باب
تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا

هذا الباب يسمى باب التنازع كما ذكر المصنف، ويسمى أيضًا باب الإعمال كما ذكره غيره. ومراده بالعاملين غير الحروف، بدليل قوله بعد: عاملان من الفعل وشبهه، وقوله: فصاعدا يقتضي جواز كون العامل في التنازع أربعة فأكثر، وهو ظاهر كلام ابن عصفور أيضًا. قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة. قال:

تمنت وذاكم من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني مجارب

ولهذا قال الشلوبين: الإعمال أن يتقدم عاملان أو ثلاثة، فاقتصر على الثلاثة. والمراد بقوله: معمولاً واحدًا، والواحد باللفظ، فيخرج به نحو: ضربني زيد وضربته، ولا يعد هذا من التنازع، لأن مطلوب العاملين فيه واحد في المعنى دون اللفظ، والمعنى أن كلا من العاملين يتوجه نحو ذلك الواحد قبل الإضمار، على الوجه الذي سيذكر عند توجيه أحدهما بعينه إليه، ودخل في كلامه على هذا التقدير ما تعدى إلى اثنين فأكثر، وهو لا يمنع التنازع فيه كما سيأتي في آخر الباب، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال: أراد بذكر الواحد هنا ذكر ما هو مجمع عليه من أن التنازع يكون في ما يتعدى إلى واحد، دون ما هو مختلف فيه من أن التنازع يكون في ما يتعدى إلى أكثر من واحد، لأن هذا التقرير الذي ذكرناه يحتمله كلامه مع أنه لا ينافي ظاهره ما سيذكره بعد، من اختياره جواز التنازع في المتعدي إلى أكثر من واحد.

(إذا تعلق عاملان من الفعل) نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]. ولم يشرط في الفعل التصرف، وسيأتي أنه يختار جواز كون العاملين فعلي تعجب، وشرط ابن عصفور في العاملين التصرف، ومقتضى ذلك امتناع كل عامل غير متصرف من هذا الباب.

(أو شبهه) كاسم الفاعل نحو: أنا ضارب وشاتم زيدًا، واسم المفعول نحو: أمضروب ومهان زيد؟ واسم الفعل نحو: نزال وبله زيدًا.

(متفقان) أي في العمل نحو: قام وقعد زيد، وضربت وأكرمت عمرًا، ومررت وأحسنت إلى زيد.

(لغير توكيد) فإذا قلت: قام قام زيد، فالثاني توكيد للأول، فهو كالساقط، والعمل للأول، وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئًا واحدًا، وعلى التقديرين ليس هذا من التنازع ولهذا قال:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

إذ لو كان منه لقال: أتاك أتوك أو أتوك أتاك. هذا هو الظاهر، ويحتمل أنه أضمر مفردًا كما حكى سيبويه: ضربني وضربت قومك، وعلى هذا يكون البيت من التنازع، وقد أجاز الفارسي في قوله:

فهيهات هيهات العقيق وأهله

أن يكون من باب التنازع، وأجازه أيضًا ابن أبي الربيع في: قام قام زيد، مع التوكيد، على الوجه الأول من وجهيه السابقين.

(أو مختلفان) أي في العمل نحو: ضربوني وضربت الزيدين، وضربت وغضبت على زيد.

(بما تأخر) كما سبق تمثيله، وممن نص على اشتراط ذلك الشلوبين، واحترز من أن يتقدم المعمول على العاملين نحو: زيدًا أكرمت ويكرمني، فلا تكون المسألة من باب التنازع، لأن كل واحد من العاملين أخذ معموله، وكذا لو توسط نحو: ضربت زيدًا وضربني، وقد أجاز الفارسي الإعمال مع التوسط، وأجازه بعض المغاربة مع التقدم، ومع هذا ربما وجب التقدم نحو: أي رجل ضربت أو شتمت؟

(غير سببي مرفوع) فإذا قلت: زيد قام وقعد أبوه، أو زيد قائم وقاعد أبوه، لم تكن المسألة من التنازع، لأنك إن أعملت الثاني خلا الأول من ضمير المبتدأ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثاني منه، فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ، فإن سمع مثله حمل على أن السببي مبتدأ مخبر عنه بالعاملين السابقين، والجملة خبر الأول ومنه قول كثير:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوبين، وقد أجاز بعض النحويين في البيت إعمال كل من معنى وممطول في غريمها، قال شيخنا: ولم يذكر معظم النحويين هذا الشرط.

واحترز بمرفوع من السببي غير المرفوع كالمنصوب مثلاً، فإنه لا يمتنع فيه التنازع، لأنه لا يضمر بل يحذف وذلك نحو: زيد أكرم وأفضل أباه.

(عمل فيه أحدهما) أي سواء كان طلبهما متفقًا نحو: قام وقعد زيد، وضربت وأهنت زيدًا، أم مختلفا نحو: ضربني وأكرمت زيدًا.

(لا كلاهما، خلافًا للفراء في نحو: قام وقعد زيد) فارتفع زيد عنده بالفعلين معًا. قال المصنف: وهو غير مستبعد، فإنه نظير: زيد وعمرو منطلقان، على رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. وأجيب بالفرق. وهو استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقين، إذ لا يصح زيد منطلقان، ويصح قام زيد.

(والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق، خلافًا للكوفيين) وعمل كل منهما مسموع، ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر، والراجح الأقرب كما يقول البصريون، لنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر، وأن إعمال الأول قليل. قال المصنف: ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر، والبصريون يرجحون الثاني، والكوفيون الأول، وقال بعض النحويين: يتساويان، وقال النحاس: حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول، قال: ولم أجد ذلك على ما حكى. انتهى. ونصوص النحويين متضافرة على نقل هذا المذهب عن الكوفيين.

(ويعمل الملغى) أي عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان.

(في ضمير المتنازع) أي سواء أكان ذلك الملغى الأول أم غيره وسواء أكان طلبه الرفع أم غيره، فمثال الأول: ضربوني وضربت قومك، وأكرمته وأكرمني زيد، ومررت به ومر بي زيد، ومثال الثاني: ضربت وضربوني قومك، وأكرمني وأكرمته زيد، ومر بي ومررت به زيد. وفهم من قوله: في ضمير.. أن التنازع لا يكون في الحال والتمييز، فنحو: تصببت وامتلأت عرقا، وقمت وخرجت مسرعا، ليس من التنازع، وإنما يكون على الحذف إن دل دليل.

(مطابقا له) أي للاسم المتنازع فيه في إفراد وتذكير وغيرهما نحو: قاما وقعد الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون، وقمن وقعدت الهندات.

(غالبًا) استظهر به على ما حكم سيبويه بأنه جائز من نحو: ضربني وضربت قومك، لكنه جعله قبيحا، وهو في تأويل: ضربني من ثم وضربت قومك، فأضمر مفردًا مراعاة لتأويل القوم بواحد يفهم الجمع.

قال سيبويه بعد ذكر هذا التأويل: وهو رديء يدخل فيه أن تقول: أصحابه جلس: تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا.

(فإن أدت مطابقته) أي مطابقة الضمير الاسم المتنازع.

(إلى تخالف خبر ومخبر عنه فالإظهار) وتخرج المسألة حينئذ من باب التنازع لأخذ كل من العاملين معموله ظاهرًا، فتقول في: ظناني وظننت الزيدين منطلقين: ظناني منطلقا وظننت الزيدين منطلقين، بإظهار ثاني ظناتي، لأنك لو أضمرته لزم إما مخالفة الخبر المخبر عنه، وذلك إذا أضمرته مثنى ليطابق مفسره فقلت: ظناني إياهما وظننت الزيدين منطلقين، فإياهما ومنطلقين متطابقان ولكن هو والياء متخالفان، ولا يخالف الخبر المخبر عنه، وإما مخالفة المفسر المفسر، وذلك إذا أضمرته مفردًا ليطابق المخبر به المخبر عنه، فقلت: ظناني إياه وظننت الزيدين منطلقين، فإياه والياء متطابقان ولكن هو ومنطلقين متخالفان، ولا يخالف المفسر المفسر، فلزم الإظهار ليزول المحذور. ولا يجيز المبرد غير هذا، وأجاز الكوفيون مع هذا، الحذف لدلالة منطلقين، فتقول: ظناني وظننت الزيدين منطلقين، وإضماره مؤخرا على وفق المخبر عنه لتضمن المثنى المفرد، فتقول: ظناني وظننت الزيدين منطلقين إياه. هذا إن أعملت الثاني، فإن أعملت الأول فقلت: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، فكذلك يجب الإظهار فتقول: ظننت وظناني منطلقا الزيدين منطلقين. ويأتي أيضًا قول الحذف وقول الإضمار، ولكن لا يظهر هنا التزام التأخير، لأن مقتضيه في الأول مفقود في هذه، وهو تأخر المفسر لفظًا ورتبة.

وفهم من كلام المصنف أنه إن لم تؤد مطابقته إلى ما ذكر يضمر المسألة إذا أهملت الأول ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضمار مقدمًا كالمرفوع نحو: ظننته أو إياه وظننت زيدًا قائمًا.

الثاني: إضماره مؤخرًا لأنه كالفضلة نحو: ظنني وظننت زيدًا منطلقًا إياه. وجزم به المصنف في غير هذا الكتاب.

الثالث: حذفه لدلالة المفسر نحو: ظنني وظننت زيدًا منطلقًا.

قال ابن عصفور: وهذا أسد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل.

(ويجوز حذف المضمر غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور سواء أكان صاحب الضمير الأول أو الثاني. فتقول: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي زيد، وضربني وضربت زيد، ومر بي ومررت زيد، والأصل: ضربته ومررت به. وسيذكر المصنف الخلاف فيما إذا كان الضمير للأول، وأما إذا كان للثاني فمذهب أبي علي أنك لا تحذفه، وأجاز ذلك السيرافي جوازًا مطردا، وهو الذي يفهم من كلام المصنف.

وقوله فيما بعد: إن حذفه معمولا للأول بشرطه أولى من إضماره مقدما، يشعر أنه إذا كان لغير الأول لا يكون كذلك، فإما أن يكون ثبوته أولى وهو الظاهر، أو لا أولوية بل يستوي الحذف والإثبات، ولا منافاة بين الكلامين على كل من الاحتمالين.

وزعم المغاربة أن حذفه حينئذ مخصوص بالضرورة ومنه:

بعكـــاظ يعشـــي الناظريـــ ـــن إذا هـــم لمحـــوا، شـــعاعه

أي لمحوه، وقال:

يرنـــو إلـــي وأرنـــو مـــن أصـــادقه فـــي النائبـــات فأرضـــيه ويرضـــيني

أي وأرنو إليه.

ونقل بعض النحويين أن ضربني وضربت قومك، برفع قوم جائز عند الكوفيين، على قول من قال: زيد ضربت، حسن جيد عند البصريين على الحذف كقوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(ما لم يمنع مانع) فإذا قلت: مال عني وملت إليه زيد، لم يجز حذف إليه، إذ يصير الظاهر أن الأصل: مال عني وملت عنه زيد. وهو خلاف المراد. ومثله: رغب في ورغبت عنه زيد.

(ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول، خلافًا لأكثرهم، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إضماره متقدما، ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن) فيجوز عند المصنف: ضربته وضربني زيد، ومررت به ومر بي زيد. بإثبات الهاء، وعليه:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهـارا فكـن للغيـب أحفـظ للعهـد

وقوله:

ألا هـــل أتاهـــا علـــى نأيهـــا بمـــا فضـــحت قومهـــا غامـــد

وذهب الأكثرون إلى أنه يجب الحذف إن كان الضمير مستغنى عنه فتقول: ضربت وضربني زيد، ومررت بي زيد، بحذف الهاء إلا في الضرورة كالبيتين، والتأخير إن لم يكن مستغنى عنه نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه، وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسره لفظًا ورتبة. واختار المصنف أن الحذف حيث لا مانع أولى، وأن التأخير إنما يحتاج إليه غالبًا في باب ظن كما سبق تمثيله.

واحترز بالمانع من نحو: استعنت به واستعان علي زيد، فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلتبس به قوله: غالبًا.

(وإن ألغى الأول رافعا صح دون اشتراط تأخير الضمير، خلافًا للفراء) ووفاقا لسيبويه والبصريين. ويدل عليه ما حكى من قول العرب: ضربوني وضربت قومك، وضرباني وضربت أخويك.

قال الشاعر:

خالفاني ولم أخالف خليلي فلا خير في خلاف الخليل

وقال:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

وما اشترطه الفراء من تأخير الضمير فتقول: ضربني وضربت قومك هم، حتى لا يتقدم على مفسره لفظًا ورتبة مصادم للنص فلا يلتفت إليه. ودل قوله: الأول على أنه إن ألغى الثاني رافعا جازت المسألة عند الفراء من غير هذا الشرط، فتقول: ضربت وضربوني قومك، وفيه بحث. والمشهور عن الفراء منع المسألة الأولى مطلقًا، ونقل عنه ما ذكره المصنف من إجازتها بشرط التأخير، ونقل عنه أيضًا القصر على السماع.

(ولا حذفه، خلافًا للكسائي) في تجويزه: ضربني وضربت قومك، على حذف الفاعل حتى لا يضمر قبل الذكر. وقال به أيضًا هشام من الكوفيين، واختاره من المغاربة السهيلي وأبو جعفر بن مضاء.

ومما استدل به قوله:

لو كان حيا قبلهن ظعائنا حيا الحطيم وجوههن وزمزم

فقال: حيا قبلهن ولم يقل: حييا، وأول على أنه أضمر في حيا مفردًا كما أضمر من قال:

ولو بخلت يداي بها وضنت لكان علي للقدر الخيار

والمشهور عن الكسائي في هذه المسألة ما ذكره المصنف من الحذف، وكذا نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل، ونقل عنه في شرح الإيضاح أنه لا يقول بالحذف، بل يضمر مفردًا في الأحوال كلها. وكلام المصنف يفهم أنه إن ألغي الثاني رافعا لم يحذف

المرفوع عند الكسائي، فتقول على هذا: ضربت وضربوني قومك، كما يقول البصريون، وفيه بحث.

(ونحو: ما قام وقعد إلا زيد، محمول على الحذف لا على التنازع، خلافًا لبعضهم) لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم في نحو: ما قام وقعد إلا أن، إعادة ضمير غائب على حاضر، فهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه. والتقدير: ما قام وقعد إلا زيد، فحذف أحد كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]. ونحوه، وأسند قعد إلى ضمير أحد، وإلا زيد بدل، لكن يلزم على هذا حذف الفاعل، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين، ولا عند الكوفيين، وهذا التركيب مسموع من العرب، قال:

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقال:

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة إلا امرؤ لم يضغ دنيا ولا دينا

وهو مقيس، وتخريج المسألة على مذهب الفراء في: قام وقعد زيد ضعيف، لضعف المذهب المذكور، وتخريجها على حذف إلا زيد مثلاً من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد، فيه أيضًا حذف الفاعل، فما تنفك المسألة عن إشكال.

(ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب) كما هو مذهب البصريين في العاملين.

(أو بالسبق) كما هو مذهب الكوفيين فيهما.

(وبإعمال الملغى في الضمير) فتقول على إعمال الثالث: ضرباني وضربت أو ضربتهما ومر بي الزيدان، وعلى إعمال الثاني: ضرباني وضربت ومرا بي الزيدين، وعلى إعمال الأول: ضربني وضربتهما ومرا بي الزيدان.

ومقتضى كلام المصنف فيما سبق أنك تقول على رأي الكسائي في الأولى والثانية: ضربني بحذف الألف، وتقول على رأي الفراء في الأولى: ضربني وضربت ومر بي الزيدان هما، وفي الثانية:

ضربني وضربت ومرا بي الزيدين هما، بتأخير فاعل ضرب وحده في الصورتين.

(وغير ذلك) أي مما سبق ذكره، فيحذف الضمير مثلاً حيث سبق أنه يجوز حذفه، وتذكره حيث سبق أنه يذكر.

(ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد) بدليل ما حكى سيبويه من قول العرب: متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقا، على إعمال رأيت، ومتى رأيت أو قلت، زيد منطلق، على حكاية الجملة بقلت. وقاس المازني وجماعة ما يتعدى إلى ثلاثة على ما يتعدى إلى اثنين، فتقول في إعمال الأول: أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرًا قائمًا. ولا يخفى التفريع على ما سبق ولم يسمع ذلك من العرب.

(ولا كون المتنازعين فعلي تعجب) فتقول: ما أحسن وأجمل زيدًا إذا أعملت الثاني، وما أحسن وأجمله زيدًا إذا أعملت الأول. نص على ذلك المبرد في المدخل، وشرط المصنف في الشرح في الجواز إعمال الثاني، حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، فتجوز الصورة الأولى وتمتنع الثانية، ويجوز: أحسن به وأعقل بزيد، وتمتنع: أحسن وأعقل به زيد، للفصل.

ورد بأن شرط باب الإعمال جواز إعمال كل من العاملين في المتنازع.

(خلافًا لمن منع) أما المسألة الأولى فمنعها بعض النحويين في المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة، وصرح الجرمي وجماعة بمنعها في ذي الثلاثة، وقالوا: لم يسمع من العرب في نظم ولا نثر، وباب التنازع خارج عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع، ونقل عن الجرمي منعها في ذي اثنين، والسماع يرد على من منع في ذي الاثنين، والقياس في ذي الثلاثة، ولا نسلم خروج الباب عن القياس مطلقًا، وأما المسألة الثانية فمنعها بعض النحويين، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

باب
الواقع مفعولاً مطلقًا من مصدرٍ وما يجري مجراه

(من مصدر) نحو: ضربت ضربًا، أو ضربتين، أو ضربًا شديدًا.

(وما يجري مجراه) كاسم المصدر، نحو العطاء في معنى الإعطاء.

وكبعض الصفات نحو: عائذا بك، وبعض أسماء الأعيان نحو تربا وجندلا، على خلاف فيهما يأتي آخر الباب. وسمى ما انتصب على المصدرية مفعولاً مطلقًا لأنه لم يقيد كما قيد غيره من المفاعيل كالمفعول به وفيه ومن أجله ومعه.

(المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل) نحو: حسن حسنا، وفهم فهما. واحترز بالأصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه إما بعلمية كحماد علم جنس للحمد، وإما بخلوه لفظًا وتقديرا دون عوض من بعض ما في الفعل كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا، فهذه ونحوها أسماء مصادر، والتعبير عنها بالمصادر تجوز.

واحترز بتقدير من نحو قتال، فإنه خلا من بعض ما في فعله لفظًا لا تقديرًا، بدليل ورود قيتال. واحترز بالعوض من نحو عدة، فإنه خلا من بعض ما في فعله وهو الواو، لكن عوض عن الفاء المحذوفة التاء.

والأصل وعد، فهذان ونحوهما مصادر حقيقية.

(أو صادر عنه) أي عن فاعل.

(حقيقة) نحو: خط خطًا، وخاط خياطة.

(أو مجازًا) نحو: مات موتًا.

(أو واقع على مفعول) نحو: ضربت ضربًا.

(ويسمى فعلاً وحدثًا وحدثانا) لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعلها حقيقة أو مجازًا.

(وهو أصل الفعل لا فرعه، خلافًا للكوفيين) وفاقا لجمهور البصريين، لأن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر من الحدث، ويزيد بتعيين الزمان، فكان فرعا والمصدر أصلا، إذ كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد.

(وكذا الصفة، خلافًا لبعض أصحابنا) إذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له، وليس فيهما ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل.

(وينصب بمثله) أي بالمصدر نحو: عجبت من ضربك زيدًا ضربا، أو ضربا شديدا، ومنه: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

(أو فرعه) وهو الفعل نحو: ضربت ضربا، ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلا﴾ [الأحزاب: ٢٣]: واسم الفاعل نحو: أنا ضارب ضربا، ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾؛ واسم المفعول نحو: زيد مضروب ضربا.

(أو بقائم مقام أحدهما) أي مقام مثله نحو: عجبت من إيمانك تصديقا. أو فرعه نحو: أنا مؤمن تصديقا.

(فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد، ويسمى مبهما، ولا يثنى ولا يجمع) وذلك نحو: قمت قياما. وعلل المصنف عدم تثنيته وجمه بأنه بمنزلة تكرير الفعل، وهو يقتضي أنه من قبيل التأكيد اللفظي، وبه صرح ابن جني، وهو ظاهر كلام ابن العلج، وصرح الأبدي بأنه ليس من التأكيد اللفظي، بل مما يعنى به البيان. قال: لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة، ولذا لا يأتي التوكيد في المجاز، وقال في:

بكى الخز من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف

إنه نادر لا يقاس عليه.

(وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمى مختصا ومؤقتا) وهذا هو القسم الثاني من قسمي المصدر، وهو المختص، والأول هم المبهم كما سبق، ودخل في المختص المعدود نحو: ضربت ضربتين، إذ حصل له بدلالته على عدد المرات اختصاص، والمختص الذي ليس بمعدود، يكون اختصاصه بالألف واللام وبالإضافة وبالصفة؛ فالأول نحو قولك: ضربت الضرب، تريد ضربًا بينك وبين مخاطبك فيه عهد، فكأنك قلت الضرب الذي تعلم، ومنه:

فدع عنك ليلى إن ليلى وشانها وإن وعدنك الوعد لا يتيسر

أي الوعد الذي كنت ترجو منها. وتقول: زيد يجلس الجلوس، تريد الجنس، وتعني به التكثير، وهو من قسم المبين لدلالته على الكثرة، والفعل لا يدل على كثرة فقط، بل يصلح للقلة والكثرة، والثاني نحو: قمت قيام زيد، أي قياما مثل قيام زيد،

فحذف المصدر، ثم صفته، وأقيم مقامها هذا المصدر معربًا بإعراب المصدر المحذوف، والثالث نحو: قمت قياما طويلا، وضربت شديدًا.

(ويثنى ويجمع) أي المختص، سواء أكان معدودًا نحو: ضربت ضربتين وضربات، ولا خلاف في هذا، أم غير معدود، وذلك عند اختلاف النوع. وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس، وهو اختيار الشلوبين. وحكى سيبويه من كلامهم الأشغال والعقول والألباب والحلوم، ومنع جمع الفكر والنظر والعلم.

قال ابن الخشاب: ولم يعتد بالأفكار والعلوم، إذ الاعتداد باستعمال العرب. ومن النحويين من أجاز ذلك قياسًا، وهو ظاهر كلام المصنف، فتقول على هذا: قمت قيامي زيد وعمرو، وقتلت قتولا كثيرة.

(ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادف) نحو: قعدت جلوسًا، ومنه:

ويومًا على ظهر الكثيب تعذرت على وآلت حلفة لم تحلل

وظاهر كلام المصنف فيما سبق أن الناصب لهذا المصدر هو العامل المذكور، وهو مذهب المازني؛ وحجته أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه. ومذهب الجمهور أن الناصب له فعل من لفظه مقدر، لأن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل، والقليل كونه من غير لفظه، فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه.

(واسم مصدر غير علم) نحو: اغتسلت غسلا. واحترز من اسم المصدر العلم كحماد لفلان في معنى: حمدا له، فلا يقال: حمدت حماد لقصد التوكيد، لأنه زائد بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكراره.

(ومقام المبين نوع) نحو: رجع القهقرى، ومنه: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾. ومذهب الجمهور في ناصب هذا كما سبق في. قعدت جلوسًا، إلا أبا الفتح، فإنه قال هنا ما قال المازني هناك.

(أو وصف) نحو: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كثيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال.

(أو هيئة) نحو: يموت الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضية.

(أو آلة) نحو: ضربته سوطا، ورشقته سهما، والأصل: ضربه سوط، ورشقة سهم، وهو مطرد في جميع آلات الفعل دون غيرها، ولهذا لا يجوز: ضربته خشبة ولا رميته آجرة، لأن الخشبة ليست آلة الضرب، ولا الآجرة آلة الرمي.

(أو كل) نحو: ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

(أو بعض) نحو: ﴿وَلا تَضُرُّونَهُ شيئًا﴾ [هود: ٥٧].

(أو ضمير) نحو: ﴿لا أُعَذِّبُهُ أحدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١١٥].

(أو اسم إشارة) نحو: لأجدن ذلك الجد، ومن كلامهم: ظننت ذلك، يشيرون به إلى الظن، ولهذا اقتصر عليه، إذ ليس مفعولاً أول، على هذا خرجه سيبويه.

(أو وقت) كقوله:

ألم تغتمض عينـــــاك ليلة أرمدا

أي اغتماض ليلة أرمدا، فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه كما فعل عكسه في: كان ذلك طلوع الشمس، إلا أن هذا كثير والأول قليل.

(أو ما الاستفهامية) نحو: ما تضرب زيدًا؟ أي أي ضرب تضرب زيدًا؟ زمثله قول عبد مناف بن ربع الهذلي:

مــاذا يغيــر ابنتــي ربــع عويلهمــا لا يرقــدان ولا يوســى لمــن رقــدا

يقال: غاره يغيره ويغوره نفعه. ومعنى البيت أنه لا يغني بكاؤهما على أبيهما من طلب ثاره شيئًا.

(أو الشرطية) نحو: ما شئت فقم. أي أي قيام شئت فقم؛ ومثله قول جرير:

نعــب الغــراب فقلــت: بــين عاجــل مــا شــئت إذ ظعنــوا لبــين فانعــب

يقال: نعب الغراب ينعب نعبًا ونعيبًا ونعابًا صاح. وربما قالوا: نعب الديك على الاستعارة. قال:

وقهـــــوة صـــــهباء باكرتهـــــا بجهمـــــة والـــــديك لـــــم ينعـــــب

والجهمة بالضم أول مآخير الليل. يقال: جهمة وجهمة عن الفراء.

ومما يقوم مقام المبين اسم العدد نحو: ضربته ثلاثين ضربة؛ فثلاثين منصوب على المصدرية، واسم المصدر العلم فلا يقوم مقام المؤكد لأنه زاد على معنى العامل بالعلمية فلا ينزل منزلة تكراره، ويقوم مقام المبين لفوات المانع حينئذ؛ وقد صرح بذلك بعض المغاربة ومثل بقولك: بره برة، وفجر به فجار.

obeikandi.com

[حذف عامل المصدر]

(ويُحذف عامل المصدر جوازًا لقرينة لفظية) نحو أن يقال: أي سير سرت؟ فتقول: سيرًا حثيثًا. أي سرت.

وما قمت؟ فتقول: قيامًا طويلاً. أي قمت.

(أو معنوية) كقولك لمن رأيته يتأهب لسفر: تأهبًا ميمونًا. أي تأهبت. ولمن قدم من حج: حجًا مبرورًا. أي حججت.

(ووجوبا لكونه) أي لكون المصدر.

(بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) أي ليس موضوعًا في لسانهم، بل استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل. ومنه قولهم: أفا له وأفة، أي قذرًا، والقذر ضد النظافة. وقولهم: بله زيد، بجر زيد بالإضافة، أي تركه. وقولهم: ويحه وويحا له أي رحمة.

(أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب) نحو: ضربا لزيد، أي اضربه؛ وسقيا لك، أي سقاك الله؛ وجدعا لعدوك، أي جدعه الله، وهو من القطع في الأنف. والإفراد في هذا أكثر من الإضافة، وذلك كالمثل المذكورة، ومن الإضافة: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

ومذهب الأخفش والفراء أن وضع المصدر موضع فعل الطلب المستعمل مقيس، بشرط إفراده وتنكيره كالمثل السابقة، وذلك لكثرته.

ومذهب سيبويه أنه غير مقيس، لأن جعل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس؛ وفيه نظر.

(أو خبر إنشائي) أي صورته صورة الخبر، والمعنى على الإنشاء نحو قولهم: حمدا وشكرا لا كفرا، أي أحمد الله حمدا وأشكره شكرا؛ وهو من أمثلة سيبويه، وهذا تقديره.

وقال بعض النحويين، وقد ذكر مثال سيبويه هذا: إن العرب هكذا تتكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد.

وقال ابن عصفور: لا يستعمل لا كفرًا إلا مع حمد وشكرًا، ولا يقال: حمدًا وحده أو شكرًا إلا أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يلزم الإضمار إلا مع لا كفرًا.

(أو غير إنشائي) نحو: أفعل وكرامة ومسرة، أي وأكرمك كرامة وأسرك مسرة. ولا أفعل ولا كيدا ولا هما، أي ولا أكاد كيدا ولا أهم هما، وهما من أمثلة سيبويه، وهذا تقديره.

وكرامة هنا اسم موضوع موضع إكرام، ولا يستعمل مسرة إلا بعد كرامة، فلا يقال: مسرة وكرامة، وكاد الناصبة كيدا قال الأعلم هي الناقصة. وعلى هذا يكون الخبر قد حذف للعلم به، أي ولا أكاد أقارب الفعل.

وقال الخدب هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة.

(أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطب أو غائب في حكم حاضر) فللنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه:

أغدة كغدة البعير؟ وموتا في بيت سلولية؟ غدة البعير طاعونه، يقال: أغد البعير فهو مغد أي به غدة.

وللمخاطب كقول العجاج:

أطرابا وأنت قنسري والدهر بالإنسان دواري

والقنسري الشيخ الكبير عن الأخفش، ويروى قنسري بكسر النون.

وللغائب كقولك وقد بلغك أن شيخا يلعب: ألعبا وقد علاه الشيب؟

ومثاله في توبيخ دون استفهام قوله:

خمولا وإهمالا وغيرك مولع بتثبيت أسباب السيادة والمجد

(أو لكونه تفصيل عاقبة طلب) كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

(أو خبر) كقول الشاعر:

لأجهدن فإما درء واقعة تخشى وإما بلوغ السول والأمل

(أو نائبا عن خبر اسم عين بتكرير) نحو: زيد سيرًا سيرًا، أو السير السير، أو قيامًا وقعودًا، وزيد ضربًا وقتلاً، أو إما قيامًا وإما قعودًا.

(أو حصر) نحو: ما أنت إلا سيرًا، أو إلا السير أو إلا شرب الإبل، وإنما أنت سيرا أو السير أو شرب الإبل.

ومن المكرر قوله:

أنا جدًا جدًا ولهوك يزدا د إذا ما إلى اتفاق سبيل

ومن المحصور قوله:

ألا إنمـــا المســـتوجبون تفضـــلا بـدارا إلـى نيـل التقـدم فـي الفضـل

واحترز باسم عين من كونه اسم معنى، فإنه حينئذ يجعل المصدر خبرًا عنه، فيرفع في نحو: جدك جد عظيم، وإنما بدارك بدار حريص. أما إذا كان اسم عين فلا يصلح كون المصدر خبرًا عنه إلا بتجوز، فينصب بفعل هو الخبر. فتقدير: أنا جدًا جدا: أنا أجد جدًا، وتقدير: إنما المستوجبون تفضلا بدارا: إنما المستوجبون تفضلا يبادرون بدارا.

فحذف العامل وجعل التكرير عوضا من ظهوره، وأقيم الحصر مقام التكرير، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو " إنما " أو " إلا " بعد النفي، فلو عدم التكرير والحصر جاز إظهار العامل وإضماره.

كذا أطلق المصنف. ويشمل هذا الإطلاق ما كان معه استفهام نحو: أزيد سيرا؟ أو نفي نحو: ما زيد سيرا، وما خلا منهما نحو: زيد سيرا.

وذكر ابن العلج لزوم إضمار العامل مع الاستفهام، وقال في توجيهه: قيل لأن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كأنه ناب عن التكرير. وقال فيما ليس فيه استفهام نحو: زيد سيرا، وما زيد سيرا، قيل: لا يجب إضمار العامل، وسيبويه قد نص على: أنت سيرا، أنه مما لا يجوز إظهاره، لأنه أدخله في الباب، فكذلك: ما أنت سيرا، لأنه يدل على الفعل. ثم قال: وأطلق بعضهم جواز ذلك، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره.

(أو مؤكد نفسه ناصة على معناه) نحو: له علي دينار اعترافا.

(وهو مؤكد نفسه) لأنه لما لم تحتمل الجملة غيره نزل منزلة تكريرها، فكأنه نفس الجملة.

(أو صائرة به نصا) نحو: هو ابني حقا.

(وه مؤكد غيره) لأنه لما أزال احتمالا في الجملة تأثرت به فكان غيرها، إذ المؤثر غير المتأثر.

(والأصح منع تقديمهما) وهذا قول الزجاج ومن أخذ بمذهبه، فلا تقول: اعترافا له على دينا، ولا حقا هو ابني، لأن عامل هذا المصدر فعل يفسره مضمون الجملة أي: اعترف بذلك اعترافا وأحقه حقا. فأشبه ما عامله معنى الفعل، فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل، لا يتقدم هذا على الجملة المفسرة عامله. وأجاز الزجاج توسطه نحو: هذا حقا عبد الله. وعلل بأنه إذا تقدم جزء فلا بد له من جزء آخر، فقد تقدم ما يدل على الفعل.

واستدل من أجاز تقديمه على الجملة بقولهم: أحقا زيد منطلق؟ وأوله من منع على حقا منصوب على الظرفية، والمعنى: أفي حق زيد منطلق؟ وقد نص سيبويه في: أحقا أنك منطلق؟ على أنه ظرف خبر المبتدأ المنسبك من أن وصلتها.

(ومن الملتزم إضمار ناصبة المشبه به) أي المصدر المشبه به.

(مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه) وذلك نحو: له صوت حمار، وله صراخ صراخ الثكلى أي يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الثكلى.

واحترز بمشعر مما لا يشعر بحدوث نحو: له ذكاء الحكماء. فلا ينصب هذا، لأن صوتا ونحوه إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل، فله صوت بمنزلة: هو يصوت، وله صراخ بمنزلة: هو يصرخ، وليس قولك: له ذكاء بمنزلة هو يفعل، إنما اخبرت بأنه ذو ذكاء، فهو كقولك، له يد يد أسد، فلا ينصب لهذا، فإن عبرت بالذكاء عن عمل يدل على الذكاء جاز النصب. واحترز بقوله: بعد جملة من كونه بعد مفرد، فلا يجوز النصب في قولك: صوته صوت جمار ونحوه.

واحترز بحاوية من قولك: فيها صوت صوت حمار، فإن النصب فيه ضيف، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يشبه: هو يصوت، بخلاف: له صوت.

ووجه النصب فيه أن الصوت يدل على المصوت، لاستحالة صوت بلا مصوت.

واحترز بلا صلاحية مما يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مصوت صوت حمار، فإن صوت حمار لا ينتصب فيه بمضمر بل بمذكور وهو مصوت، بخلاف: له صوت صوت جمار.

ويجوز فيما كان من هذا النوع نكرة كصوت حمار أن ينتصب على المصدر وعلى الحال، وأما المعرفة كصوت الحمار، فتتعين فيه المصدرية، والتقدير على المصدرية: يصوت صوت حمار أو صوت الحمار، وعلى الحالية: يبديه أو يخرجه صوت حمار.

(وإتباعه جائز) فتقول: له صوت صوت حمار أو صوت الحمار، بالرفع في المعرفة والنكرة. وهو عند ابن خروف دون النصب، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدأ محذوف، أي هو صوت حمار أو صوت الحمار، أو البدلية، وتزيد النكرة بالنعتية.

(وإن وقعت صفته موقعه فاتباعها أولى من نصبها) فالرفع في قولك: له صوت أيما صوت أو مثل صوت الحمار، أو له صوت صوت حسن أولى من النصب. نص على ذلك سيبويه، وهذه مثله.

والنصب على تقدير: يصوت أيما صوت، ويصوت مثل صوت الحمار، ويصوت صوتا حسنا.

(وكذا التالي جملة خالية مما هو له) فتقول: هذا صوت صوت حمار، وفيها صوت صوت جمار بالرفع. قال سيبويه: ولو نصبت لكان وجها. وقد سبق ذكر وجهه.

(وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبا) كقولك: صبر جميل؛ وكقوله:

يشكو إلي جملي طول السرى صبر جميل، فكلانا مبتلى

ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف، وبه جزم المصنف في باب المبتدأ، وعده من المبتدآت الواجبات الحذف.

(وخبرا المكرر) نحو: أنت سير سير.

(والمحصور) نحو: إنما أنت سير.

(والمؤكد نفسه) نحو: له علي ألف اعتراف. أي هذا الكلام اعتراف.

(والمفيد خبرًا إنشائيا) كقوله:

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

والتقدير: أمري عجب لتلك... ولما أبهم ميز بقوله: قضية.

ويجوز أن يكون عجب مبتدأ، والخبر في قوله لتلك، وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل.

(وغير إنشائي) كقوله:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يلقى وشر ميسر

والكلام في رفع خيبة كالكلام في رفع عجب. والتقدير على جعله خبرًا: الأمر أو الواقع خيبة. وكلام سيبويه على أنه مبتدأ: قال: وقد يرفع بعض هذا رفع مبتدأ ثم يبنى عليه، وأنشد: عجب لتلك... البيت.

وكلام سيبويه هذا يدل على أن الرفع غير مطرد، وهو ظاهر قول المصنف: " وقد يرفع... " وقال صاحب البسيط: وقد يرفع بعض هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب، خلافًا لبعضهم.

obeikandl.com

[فصل:
في أحكام المفعول المطلق المحذوف عامله وجوبًا]

(فصل): (المجعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل: مفرد كذفرًا، وجائز الإفراد والإضافة كويله، ومضاف غير مثنى كبله الشيء وبهله، ومثنى كلبيك، وليس كلدى لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر خلافًا ليونس، وربما أفرد مبنيًا على الكسر).

(وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك، وهنيئا لك، وأقائما وقد قعد الناس؟ وأقاعدا وقد سار الركب؟ وقائما قد علم الله وقد قعد الناس) فعائذًا اسم فاعل، يقال: عاذ بالله فهو عائذ، وكذا قائمًا وقاعدًا، وهنيئًا فعيل وهي صيغة مبالغة، تقول: هنأني الطعام أي ساغ لي وطاب، واسم الفاعل هانئ وهنيء فعيل للمبالغة. ويجوز كونه صفة من هنؤ الطعام أي ساغ نحو: شرف فهو شريف، ويستعمل معه مريء فيقال: هنيئا مريئا، وهي صفة إما من أمرأني الطعام أو من مرأ الطعام على ما سبق في هنيء، وإنما يقال مرأ إذا كان مع هنأ وذلك للإتباع، فإذا أفرد قيل: أمرأني كأكرمني: وأجاز أبو البقاء كون هنيئا ومريئا مصدرين جاءا على فعيل، فيكونان كالنكير لأنهما ليسا من الأصوات.

(وأسماء أعيان كتربا وجندلا، وفاها لفيك، وأأعور وذا ناب) فيقال: تربا وجندلا في معنى تربت يداه، أي لا أصاب خيرًا. والترب التراب، والجندل الحجارة. قال سيبويه: جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك. ويقال: فاها لفيك أي فا الداهية، قاله سيبويه في معنى دهاه الله، فيستعملان لقصد الدعاء. وأما أأعور وذا ناب؟ فالمقصود به الإنكار، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جيلة، التقى فيه بنو أسد وبنو عامر، وكان بنو عامر قد جعلوه في مقدمتهم عند اللقاء دملا أعور مشوه الخلق ذا ناب وهو المسن، والعرب تكره البعير الأعور إذا رأته في عسكر عدوها، ففعلوا ذلك ليتطير به الآخرون، فيكون سببا لانهزامهم. فلما رأوه قال بعض بني أسد: أأعور وذا ناب؟ فأنكر عليهم استقبالهم إياه، فلم يسمعوا منه، فقضى أن قومه هزموا. وكأنه تطير بالعور لأنه نقص، وتخيل من الناب العض والشدة، فكأنه قال: أتستقبلون من الأمر ما فيه نقص وشدة؟ وقيل إنهم لقوا بعيرا أعور وكلبا، وقيل: بل البعير كانت له ناب طويلة.

(والأصح كون الأسماء مفعولات والصفات أحوالا) فالأسماء تربا وجندلا وما بعده. وظاهر كلام سيبويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول به كما ذكر المصنف أنه

الأصح، وهو تأويل الأكثرين. والتقدير: ألزمك الله أو أطعمك تربا وجندلا، وألزم الله فاها لفيك أو جعل فاها لفيك، وأتستقبلون أعور وذا ناب؟

وذهب الشلوبين وغيره إلى أن تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز اللام فتقول: تربا لك كما تقول: سقيا لك. ولا حجة في هذا، إذ اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف، والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في سقيا ونحوه، وذلك لأن التقدير كما ذكر سيبويه: ألزمك الله أو أطعمك تربا وجندلا، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج إلى البيان كما احتيج إليه في سقيا ونحوه.

وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أن أعور وذا ناب حال، وجعلا تقدير سيبويه: أتستقبلون أعور وذا ناب تفسير معنى. قال ابن خروف: وحقيقة التقدير فيه: أتستقبلونه أعور... قال ابن عصفور: لأنهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور. ومستندهما في حمل كلام سيبويه على ذلك أنه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفعولاً، هذا تمام الكلام في الأسماء.

وأما الصفات فهي: عائذا بك وما بعده. فأما عائذا وقائما وقاعدا فأحوال مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره.

والتقدير: أعوذ عائذا بك، وأتقوم قائمًا، وأتقعد قاعدًا...

وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على أنها مصادر وجاءت على فاعل كالفالج والعافية. قال: لأن الحال المؤكدة تضعف. ورد بأن الحال المؤكدة جاءت في أفصح كلام. قال تبارك وتعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾ [النساء: ٧٩].

وزعم بعض النحويين أن هذه المسألة مقصورة على السماع، ولا يقال: أخارجا وقد دخل الناس؟ إلا إن سمع، وقال غيره: زعم سيبويه أن هذا مقيس، يقال لكل من كان لازمًا صفة دائبا عليها. والأول هو مقتضى قول المصنف: وقد ينوب... وقد جاء هذا مستعملا مع الاستفهام كقوله:

أتاركه تدللها قطام وضنا بالتحية والسلام؟

وبدون الاستفهام كقوله:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يغلوا فيطغوني

وقد جمع المصنف فيما ذكر من الصورتين الأمرين.

وأما هنيئا فهو عند سيبويه ومعظم النحويين حال، وهي قائمة مقام الفعل الناصب لها. وقدره سيبويه مرة: ثبت فيكون حالاً مبينة، ومرة هنا فيكون حالاً مؤكدة. وجوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]. أن يكون هنيئا صفة لمصدر محذوف أي أكلا هنيئا، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول وأن يوقف على: " فَكُلُوهُ " ويبتدأ: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ على الدعاء، فينتصب انتصاب المصدر نحو: سقيا ورعيا.

ويستعمل مريئا بعد هنيئا. قال الفارسي: وانتصابه انتصاب هنيئا.

والتقدير عنده: ثبت مريئا، ولا يجوز عنده كونه صفة لهنيئا، لأنه ناب مناب الفعل، والفعل لا يوصف. وذهب الحوفي إلى أنه صفة له. وزعم بض النحويين أن مريئا يستعمل وحده غير تابع لهنيئا، وجاء التفريق بينهما في بيت أنشده المبرد:

كل هنيئا ومـــــــا شربت مريئا

obeikandl.com

باب المفعول له[١]

(وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه في الوقت ظاهرًا أو مقدرًا، والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا) فالمصدر جنس يشمل المفعول له وغيره، والمعلل له أخرج ما ليس كذلك من المصدر نحو: قعدت جلوسًا، ورجع القهقرى، والمشارك فعلا ظاهرًا أي ملفوظًا به نحو: ضرب زيد ابنه تأديبًا. والمشارك مقدرًا نحو ما جاء في حديث محمود بن لبيد الأسهلي[٢]: قالوا: " ما جاء بك يا عمر؟ أحدبا على قومك؟ أو رغبة في الإسلام؟ أي: أجئت....

والمشارك في الفاعل تحقيقًا هو فيما ذكر فيه الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا كما سبق تمثيله، وتقديرا هو فيما إذا بني الفعل للمفعول نحو: ضرب الصبي تأديبًا؛ فيقدر أن الضارب المؤدب ليتحد الفاعل.

(وينصبه مفهم الحدث) كالمصدر نحو: يعجبني ضربك ابنك تأديبًا؛ وفروعه نحو: ضربت أو أنا ضارب ابني تأديبًا.

(نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر) وهذا مذهب سيبويه والفارسي وهو الصحيح، إذ هو جواب له، والجواب بحسب السؤال في المختار، فكان ينبغي أن يقال: ضربت ابني للتأديب، لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر.

(لا نصب نوع المصدر، خلافًا لبعضهم) وهو بعض المتأخرين، وينسب أيضًا إلى الزجاج، ورد بدخول اللام عليه، ولا تدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى.

(وإن تغاير الوقت) كقول امرئ القيس:

---

(١) اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو (خفتك) مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.

قال سيبويه: إن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ.

كذا وكذا فقال: لِكَذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك: فعلت ذاك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان. [الأصول: ١/١٧٣]

(٢) أخرجه أحمد ٥/٤٢٨(٢٤٠٣٤) قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني الحصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن أبي سفيان، مولى أبي أحمد، فذكره

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فنضت ماض، والنوم لم يقع، فجاء باللام لما اختلف الزمان.

وهذا الشرط قال بعض المتأخرين إنه من اشتراط المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فعلى هذا يجوز؛ جئتك أمس طمعا غدا في معروفك.

قال الجوهري: نضا ثوبه أي خلعه، وأنشد البيت ثم قال: ويجوز عندي تشديده للتكثير. ويقال: تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كالخيعل ونحوه: والخيعل قميص لا كميء له: وتقول: خيعلته فتخيعل أي ألبسته الخيعل فلبسه. ويقال لذلك الثوب مفضل بكسر الميم، والمرأة فضل كجنب، وكذلك الرجل، وإنه لحسن الفضلة كالجلسة عن أبي زيد.

(أو الفاعل) كقوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل تعروني هزة، وفاعل الذكرى الشاعر، أي وإني لتعروني لذكراي إياك، فجر باللام لاختلاف الفاعل، وسيذكر المصنف الخلاف في هذا الشرط. تقول: عراني هذا الأمر واعتراني إذا غشيك، وهززت الشيء هزا فاهتز أي حركته فتحرك، والهزة بالكسر النشاط والارتياح.

(أو عدمت المصدرية) كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. ونصوص النحويين على اشتراط المصدرية كما ذكر. وأول يونس قول بعض العرب: أما العبيد فذو عبيد، بالنصب على المفعول له، وقبح ذلك سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم، فلا يجوز في: أما الحارث فلا حارث لك لاختصاصه.

(جر باللام) وذلك كما سبق تمثيله.

(أو ما في معناها) وهو من السببية نحو: ﴿مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، والباء نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠]، وفي نحو: " دخلت امرأة النار في هرة ".

(وجر المستوفي لشرط النصب مقرونًا بال أكثر من نصبه) فجئتك للإكرام أكثر من جئتك الإكرام؛ ومن النصب قوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

وقوله:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شدوا الإغارة فرسانا وركبانا

أي للجبن وللإغارة، وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] يحتمل هذا، ويحتمل أن يكون صفة للموازين، أي الموازين المقسطة أي العادلة، ورجح هذا بأن الوصف بالمصدر أكثر من نصب المفعول له مقرونًا بال، والإغارة مصدر أغار على العدو يغير.

(والمجرد بالعكس) فنصب ما تجرد من ال والإضافة أكثر من جره وذلك نحو: ﴿وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ونحو:

وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

ويجوز الجر فتقول: جئت لإكرام لك. ومنع الجزولي ذلك، قال الشلوبين: إنه غير صحيح، ولا أعرف له سلفا.

(ويستوي الأمران في المضاف) فكل من نصبه وجره كثير. فمن النصب: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤]، و:

أغفر عوراء الكريم ادخاره

والجر: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾. العوراء الكلمة القبيحة وهي السقطة، والإيلاف مصدر آلفت الموضع أي ألفته وآلفته الموضع.

(ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل).

باب
المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

(وهو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى " في " باطّراد) فما ضمن جنس يشمل الحال والظرف والسهل والجبل من قولهم: مطرنا السهل والجبل، وما نصب بدخل من مكان مختص نحو: دخلت البيت؛ ومن اسم وقت أو مكان أخرج الحال؛ وباطراد أخرج السهل والجبل فإنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبنا السهل والجبل، ولا مطرنا القيعان والتلول، بخلاف ما نصب ظرفًا، ولذا تقول: جلست خلفك، ويجوز: قعدت خلفك، وجلست أمامك، وأخرج أيضًا البيت ونحوه من المنصوب بدخلت، فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال. فلو كان البيت في هذا ظرفًا لقيل: مكثت البيت، كدخلت البيت، وقيل: زيد البيت، فينصب بمقدر كما ينصب خلفك ونحوه.

والسهل نقيض الجبل، والقيعان والأقواع والأقوع جمع القاع، وهو المستوي من الأرض. والتلول والتلال جمع تل.

(لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له) فإذا قلت: قمت يوم الجمعة أمامك. فناصب يوم وأمامك هذا الملفوظ به وهو قمت، والقيام وهو أحد مدلولي قام واقع فيهما.

وإذا قلت: زيد أمامك، أو القتال يوم الجمعة، فالناصب لهما كائن أو مستقر وهو مقدر، والكون أو الاستقرار المفهوم هو الواقع في الظرف.

(ومبهم الزمان) وهو ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين.

(ومختصه) وهو المعدود وغيره. فالأول ما له مقدار من الزمن معلوم كيومين وسنة وشهر وأسماء الشهور كالمحرم، والصيف والشتاء، والثاني أسماء الأيام كالسبت، وما يختص بإضافة كيوم الجمل، أو صفة نحو: جئتك يوما جاءك فيه عمرو، أو الـ كاليوم، وما أضيف إليه شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر.

(لذلك) أي للظرفية.

(صالح) فيتعدى إليه الفعل وينصبه نصب الظرف كما نصب مبهم المصدر ومختصة، وذلك لقوة دلالته عليهما، لأنهما من لفظه، بخلاف المكان فتقول: سرت

وقتا، ويومين ويوما، جاءك فيه عمرو، ولكن لا يعمل في المعدود إلا ما يتكرر وما يتطاول، فلا يقال: مات زيد يومين، وأنت تريد الموت الحقيقي.

(فإن جاز أن يخبر عنه) كأن يكون فاعلاً نحو: جاء يوم الخميس، أو مبتدأ نحو: يوم الجمعة مبارك.

(أو يجر بغير من) نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

واحترز مما يجر بمن وحدها كعند وقبل وبعد فإنه لا يحكم بتصرفها، لأن " من " كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها في التصرف.

(فمتصرف) وسيذكر تقسيمه.

(وإلا) أي وإن لم يجز أن يخبر عنه وألا يجر بغير من.

(فغير متصرف) وسيذكر أيضًا تقسيمه.

(وكلاهما) أي المتصرف وغير المتصرف.

(منصرف وغير منصرف) فيكون أربعة أقسام: متصرف مصروف، غير متصرف وغير مصروف، متصرف غير مصروف، مصروف غير متصرف. وها هو يذكرها.

(فالمتصرف المنصرف كحين ووقت) وكذا ساعة وشهر وعام ودهر وحينئذ ويومئذ. يقال: سير عليه حينئذ ويومئذ. حكاهما سيبويه.

(والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عين من سحر مجردا) فتعيينه أن يكون من يوم بينه، وتجريده أن يخلو من ال والإضافة؛ وذلك نحو: جئت يوم الجمعة سحر، أو يوما سحر، أو سحر، تريده من يوم بعينه. وإنما لم يتصرف لمخالفته نظائره من الظروف في تعريفه بغير أداة أو إضافة، ولم ينصرف أيضًا لعدله عن تعريفه بال، وتعريفه بغير أداة تعريف، فأشبه تعريفه تعريف العلمية؛ وقيل لعدله وتعريف العلمية، بجعله علما لهذا الوقت. وقيل إنما حذف تنوينه لأنه على نية الإضافة، إذ تريد سحر ذلك اليوم؛ وقيل لنية ال إذ تريد السحر الذي من ذلك اليوم. والأول قول الجمهور. وقال صدر الأفاضل: هو مبني لتضمنه معنى ال كأمس. وبالبناء قال ابن الطراوة أيضًا. والسحر قبيل الصبح، والسحرة بالضم السحر الأعلى.

(والذي يتصرف ولا ينصرف كغدوة وبكرة علمين) وعلميتهما جنسية لهذين الوقتين المخصوصين. فغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، والجمع غدى،

وبكرة للباكر، فهي كعلمية أسامة، فلا ينونان حينئذ قصدا من يوم بعينه أو لا، فتقول: غدوة أو بكرة وقت نشاط، كما تقول: أسامة شر السباع.

وتقول: لأسيرن الليلة إلى غدوة أو بكرة، كما تقول:: هذا أسامة. قال أبو عمرو: تقول: لقيته العام الأول بكرة، ويوما من الأيام بكرة، فلا ينون سواء أقصدت بكرة يوم بعينه أم لم تقصد.

واحترز بعلمين من أن لا تقصد العلمية، فإنهما ينونان، ومنه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: أتيتك بكرة، منونًا، وهو يريد الإتيان من يومه في غده؛ وحكى في البسيط عنه سماع تنوين غدوة أيضًا.

وكون علميتهما جنسية هو المشهور. وقال الزجاج إذا أردت بهما بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما، وإن كانا نكرتين صرفتهما. ومثله قول ابن طاهر: هما علمان من معين، نكرتان من غير معين، وعلى هذا تكون علميتهما شخصية. وكان الأحسن أن يسقط المصنف الكاف، إذ لا يعامل نظيرهما معاملتهما كعتمة وضحوة.

(والذي ينصرف ولا يتصرف بعيدات بين) فيلزم النصب على الظرفية نحو: لقيته بعيدات بين. أي مرارا قريبا بعضها من بعض متفرقة. وبعيدات جمع بعد مصغرة، وبين بمعنى فراق، فدل التصغير على القرب، إذ تصغير الظرف يراد به التقريب والجمع على المرار. وقال الجوهري: بعيدات بين أي بعيدات فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، قم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضًا، ثم يأتيه، قال: لقيته بعيدات بين.

(وما عين من ضحى وضحوة وبكر وسحير وصباح ومساء ونهار وليل وعتمة وعشاء وعشية) فتقول: لقيته يوم الخميس عشية بالتنوين وكذا الباقي، لأنها نكرات وإن أريد التعيين. ولذا يوصف حينئذ بالنكرة نحو: لقيته يوم الخميس عشية متأخرة. لكن يلزم حينئذ الظرفية فلا تقول: سير عليه يوم الخميس ضحوة بالرفع. نص عليه سيبويه، وقد أجازه الكوفيون. واحترز بما عين مما إذا لم يرد بضحى وما بعده معينا، فإنها تتصرف حينئذ نحو: سير عليه ضحوة من الضحوات.

وفهم من تعدادها أن غيرها من أسماء الظروف كيوم يتصرف فيه وإن أريد به معين، وهذا أمر سماعي.

وضحوة النهار بعد طلوع الشمس، ثم بعده الضحى، وهو حين تشرق الشمس مقصورة تؤنث وتذكر، فمن أنث جعلها جمع ضحوة، ومن ذكر جعلها اسما على فعل كصرد، ثم بعده الضحاء ممدود مذكر، وهو عند ارتفاع النهار الأعلى.

وبكر على وزن سحر بمعنى بكرة، يقال: سر على فرسك بكرة وبكرا.

والعتمة وقت صلاة العشاء. قال الخليل: العتمة الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق، والعشاء بالكسر والمد، والعيشة والعشي من صلاة المغرب إلى العتمة. وزعم قوم أن العشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، وأنشدوا:

غزونا غزوة سحرا بليل عشاء بعدما انتصف النهار

(وربما منعت الصرف والتصرف) يعني عشية، فتقول: لقيته يوم الجمعة عشية، وأتيتك عشية بلا تنوين، للعلمية الجنسية والتأنيث، ولا تقول: سير عليه يوم الجمعة عشية بالرفع، لأنها لا تتصرف، وعلى هذا يكون مثل سحر إذا أردته من يوم بعينه، لا ينصرف ولا يتصرف.

وحكى ابن العلج أنه سمع في ضحوة أيضًا العلمية، قال: والأكثر التنكير، يعني في ضحوة وعشية.

وذكر الجوهري أن ضحى إذا أريد من يوم بعينه لم ينون.

(وألحق بالممنوع التصرف ما لم يضف من مركب الأحيان كصباح مساء، ويوم يوم) فتقول: زيد يأتينا صباح مساء، ويوم يوم، بالتركيب كخمسة عشر، لتضمنه معنى حرف العطف، أي: صباحًا ومساء، فلا يكون حين التركيب كذلك إلا ظرفًا، فلا تقول: سير صباح مساء، فإن أضيف صدره إلى عجزه استعمل ظرفًا وغير ظرف، فيجوز: سرنا صباح مساء، وسير عليه صباح مساء برفع صباح. ومن تصرفه حينئذ ما أنشد سيبويه:

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

وإن عطفت أحدها على الآخر زال التركيب وجاز أن يكون غير ظرف فتقول: فلان يزورنا صباحا ومساء، وسير عليه صباح ومساء بالرفع. والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد أي: كل صباح ومساء. صرح بذلك السيرافي. وقيل معنى المعطوف واحد من هذا وواحد من هذا.

(وقيل المراد مع الإضافة نحو: زيد يأتينا صباح مساء أنه يأتي في الصباح وحده. وألحق غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان) فيكونان كما سبق من منع التصرف

فتقول عند جميع العرب غيرهم سير عليه ذا صباح أي صباحا وذات يوم أي يوما بالنصب. وحكى سيبويه عن خثعم التصرف للاسم، فيجوز الرفع وتقول: سير عليه ذات اليمين. فيجوز الرفع في ذات. نص عليه سيبويه. وذا بمعنى صاحب، وذات تأنيثها. والتقدير: وقتا ذا صباح أي صاحب هذا الاسم، وقطعة ذات يوم، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، فلذا لم يتصرف، قاله ابن أبي العافية. قال ابن هشام الخضراوي: وهو موافق لكلام سيبويه لأنه لا يجيز في صفات الأحيان إذا قامت مقام الظروف إلا أن تكون ظروفا.

(واستقبح الجميع التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف) فيقبح عند العرب الرفع في نحو: سير عليه طويلا أو قديما أي زمانا طويلا أو قديما. فإن لم يعرض قيامها مقام الموصوف، بل كانت الصفة قد استعملت استعمال الأسماء حسن التصرف فيرفع نحو: سير عليه قريب وملي، وكذا إن وصفت الصفة نحو: سير عليه طويل من الدهر، لشبهها حينئذ بالأسماء. نص على ذلك سيبويه.

وأجاز الكوفيون: سير عليه طويل، وقديم بالرفع، والملي القطعة من الدهر. يقال: أقام مليا من الدهر. قال تعالى: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦] أي طويلا. ومعنى ملي من النهار أي ساعة طويلة.

(ومظروف ما يصلح جوابًا لكم واقع في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا) فإذا قلت: سرت يومين أو ثلاثة أيام، لم يجز أن يكون السير واقعا في بعض المذكور، بل لا بد من وقوعه في كل من اليومين أو الثلاثة، إما تعميما، فيعم السير الجميع، وإما تقسيطا فيقع في بعض كل من اليومين أو الثلاثة.

وقد يتعين التعميم كما في: صمت يومين، أو التقسيط كما في: أذنت يومين.

والمراد بالمظروف الواقع في الظرف، وبما يصلح جوابًا لكم الظرف المؤقت ولو معرفة كاليومين المعهودين ومنع ابن السراج وقوع هذا جواب كم. وكلام سيبويه على خلافه.

(وكذا مظروف ما يصلح جوابًا لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر) فإذا قيل: ساروا المحرم، لزم كون السير واقعا في جميع الشهر تعميما أو تقسيطا، وكذا بقية أسماء الشهور، لأن كلا منها اسم للثلاثين يوما مثلاً، فإن أضيف إليها شهر نحو: شهر رمضان، جاز كون العمل في جميع المذكور، وكونه في بعضه. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وزعم الزجاج أن رمضان، كشهر رمضان، فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه. وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة، ويحتاج مخالفه إلى أن يأتي من كلامهم بمثل: قدم زيد رمضان، مع أن القياس مع سيبويه، إذ الشهر خرج بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه، وصار حينئذ كزمن ووقت، فشهر رمضان بمنزلة زمن رمضان، وهذا لا يقتضي تعميما. وكذا إذا أفرد فقيل: ساروا شهرا أو الشهر المعروف، لم يكن العمل إلا في جميعه، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص.

وما يصح جواب متى هو الظرف المختص بصفة أو تعريف، معدودا كان أو غيره، لكن إن كان معدودا فالعمل في جميعه، وإلا فهو محتمل، وما كان غير مؤقت ولا مختص لا يصلح جواب كم ولا جواب متى، لأن المراد بكم السؤال عن العدد، ومتى الإعلام بالوقت، وذلك كوقت وحين، فالعمل قد يكون في جميعه أو يراد به من الزمان القدر الذي وقع فيه الفعل.

ومقتضى كلام المصنف جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور، وهو قول أكثر النحويين، وقيل: يختص ذلك بما في أوله راء، وقد استعمل سيبويه خلاف ذلك، فقال: ولو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة. **(وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام)** فيكون واقعا في جميعها كما في قولك: سرت رمضان.

نص على ذلك سيبويه قال: ولا تقول: لقيته الدهر والأبد، وأنت تريد يوما فيه. انتهى. ولو قلت: سرت ليلا ونهارا لم يقتض التعميم، وهو ظاهر.

(وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل) فتقول: سير عليه الأبد. وإن كان لم يقع السير في جميعه، لكن تقصد المبالغة تجوزا، كما تقول: أتاني أهل الدنيا، وإنما أتاك ناس منهم.

(وما سوى ما ذكر من جواب متى فصالح فيه التعميم والتبغيض إن صلح المظروف لهما) وذلك كاليوم والليلة ويوم الجمعة وأسماء أيام الأسبوع. فإذا قلت: سار زيد اليوم أو يوم الجمعة أو الجمعة، احتمل كون السير في جميع المذكور وكونه في بعضه.

وصام زيد اليوم للتعميم، ومات للتبعيض. وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور. فسرت الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم، وسرت يوم الجمعة محتمل له

وللتبعيض كشهر المحرم، ومنع لهذا: لقيتك الخميس، وأجاز: لقيتك يوم الخميس. والصواب خلافه، لأن ذلك إنما قيل به في أسماء الشهور، لأن المحرم مثلاً بمنزلة الثلاثين يوما، ولو قال: سرت ثلاثين يوما لم يحتمل تبعيضا، إذ العدد نص في مدلوله، فمن سار يوما لا يقول سرت يومين، وكل من الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع ليس كذلك، فلا فرق بين ما أضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه.

obeikandl.com

[فصل:
في (إذ) وأمثالها]

(فصل): (وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب) بخلاف ما سبق كصباح مساء.

(فمنها: إذْ) ومن أدلة اسميتها الإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وتنوينها في غير روي نحو:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية، وأنت إذ صحيح

وبنيت لافتقارها إلى جملة أو عوضها، وعند المصنف لوضعها على حرفين أيضًا.

(للوقت الماضي) نحو: جاء زيد إذ جئت. وهذا هو الأصل فيها وسيأتي أنها قد تكون لخلافه.

(لازمة الظرفية) فلا تخرج عنها، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأ، فلا تقول: حضر إذ جاء زيد. أي وقت مجيئه. ولا: إذ جاء زيد مبارك. أي وقت مجيئه مبارك.

(إلا أن يضاف إليها زمان) إما مخصص لها، أي مقيد، لأنها لمطلق الماضي كيوم وليلة وساعة، فتقول: يومئذ، وليلة إذ، وساعة إذ، أو مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين فتقول: حينئذ، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية.

(أو تقع مفعولاً بها) نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وذهب إلى وقوعها كذلك جماعة منهم الأخفش والزجاج.

(وتلزمها الإضافة إلى جملة) وشرطها أن تكون خبرية، فلا يجوز: جئت إذ لا يقم زيد.

وهي إما فعلية نحو: جئتك إذ قام زيد، أو إذ يقوم؛ وتصرف المضارع إلى المضي كما سبق. وإما اسمية نحو: إذ زيد قائم، ومنه قولهم: قمت إذ ذاك، أي إذ ذاك كذلك أو نحوه. ولا تضاف إلى جملة شرطية، فلا يجوز: أتذكر إذ إن تأتنا نأتك، وإذ من يأتنا نكرمه، إلا إن اضطر شاعر.

(وإن علمت حذفت وعوض منها تنوين) ومنه: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤] أي حين إذ بلغت الحلقوم. ودليل عوضيته أنهما لا يجتمعان.

(وكسرت الذال لالتقاء الساكنين) وهما التنوين وذال إذ، كما فعل ذلك في صه منونًا، وهذا هو الأكثر في إذ، ويجوز فتح الذال. قالت العرب: يومئذا بفتح الذال منونًا، وذلك للتخفيف.

(لا للجر، خلافًا للأخفش) كأنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت الجملة صارت إذ معربة فجرت بالإضافة، ورد عليه بقولهم: حينئذا بالفتح، وقولهم: كان ذلك إذ بالكسر من غير إضافة شيء إلى إذ، وهو من الكلام الدائر في لسانهم.

(ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض) نحو: جئت إذ زيد قام. لما فيه من الفصل بين المتناسبين، ولذا حسن: إذ زيد يقوم، وإذ قام زيد، وإذ يقوم زيد، وإذ زيد قائم، لسلامته من الفصل المذكور.

(وتجيء حرفا للتعليل) حكى الشلوبين عن بعض المتأخرين أن إذ تستعمل لمجرد السبب معراة من الظرفية، وأنه نسبه إلى سيبويه، كقوله في: أما أنت منطلقا، إن أن بمعنى إذ، وإذ بمعنى أن، واستشهد القائل بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ﴾ [الزخرف: ٣٩].

ورد عليه الشلوبين بأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية، ومراد سيبويه أنها في معناها في السببية لا غير، وأول الآية على حذف عامل إذ، والتقدير: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب وجب لكم ذلك إذ ظلمتم. قال: فإذ ظرف ماض فيه معنى التسبب. واستدل أيضًا المصنف بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا﴾ [الأحقاف: ١١]، وكقول الشاعر:

إذ هم قريش وإذ مـــا مثلهم بشر

وقال إن سيبويه أشار إليه وذكر ما سبق.

(وللمفاجأة) نحو: بينا أنا كذلك إذ جاء زيد. وهو مثال سيبويه، وقال بعده: فهذا لما يوافقه ويهجم عليه، انتهى. ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما.

وفي بعض النسخ بعد قوله: وللمفاجأة:

(وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة، خلافًا لبعضهم) ويحتمل على تقدير كونه في نسخة " وتجيء للتعليل " أن يكون مراده أنها حينئذ حرف للمفاجأة، كما ذهب إليه بعضهم، وهو اختياره؛ وأن يكون مراده أنها مع كون للمفاجأة باقية على ظرفيتها

الزمانية، وهو اختيار شيخنا، فيكون قد اختلف اختياره. وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم، وكونها زائدة حكاه أيضًا السيرافي عن بعضهم، وهو محكي عن أبي عبيدة.

وقال المصنف في الشرح: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه.

(وتركها) أي إذ.

(بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها) نحو: بينا أو بينما زيد قائم قام عمرو. وذلك لاستفادة المعنى بدونها، والاحتياج إلى تكلف العامل كما سأذكره.

(وكلاهما عربي) فتركها كقوله:

فبينا نحن نرقبه أتانا ... معلق وفضة وزناد راع

وذكرها كقوله:

بينما نحن بالأراك معًا ... إذ أتى راكب على جمله

ولا التفات إلى من أنكر ذكرها، فالسماع يرد عليه، وقد حكاه سيبويه: لكن الفصيح الكثير أن لا يؤتى بها. وإذا لم تذكر فناصب بينا وبينما الفعل الذي تدخل عليه إذ لو وجدت، وإذا ذكرت فكذلك، إن قلنا إن إذ زائدة، وإلا فهو فعل محذوف يفسره ما بعد إذ؛ فالعامل في بينا أو بينما زيد قائم إذ قام عمرو، قام محذوفة. نص على ذلك ابن جني وغيره.

ويشكل على تقدير كون إذ اسما العامل في إذ؛ وقال الشلوبين عامل بينا ما يفهم من معنى الكلام، وإذ بدل من بينا، أي حين أنا كذلك حين جاء زيد وافقت مجيء زيد. انتهى.

والوفضة كالجعبة، واحدة جعاب النشاب من آدم ليس فيها خشب، والجمع الوفاض.

(ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية) وأصل بين المكان بمعنى وسط، فلما لحقتها ما والألف صارت للزمان بمعنى إذ كما صرح به بعضهم، وليست بينا محذوفة من بينما، ولا ألفها للتأنيث، خلافًا لمن زعم ذينك، بل ألفها للإشباع.

(والإضافة إلى جملة) إما اسمية نحو: فبينا نحن نرقبه... بينما نحن بالأراك معًا. وهو الكثير، وإما فعلية نحو:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وليس هذا على إضمار مبتدأ أي: فبينا نحن نسوس – خلافًا لبعضهم، لكثرة وجوده، فموضع الجملة بعدهما خفض بالإضافة إليهما، وقيل: هما مضافان إلى مقدر مضاف إلى الجملة، أي بينا أوقات زيد قائم، وقيل: ليستا مضافتين لأن ما والألف كافتان، وقيل ما كافة لا الألف.

يقال ساس الرعية سياسة ملك أمرها. والسوقة خلاف الملك، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث. وتنصف زيد خدم.

(وقد تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له كمي سلفع)

روى بخفض تعانق، وبرفعه أيضًا على الابتداء والخبر محذوف.

وأفهم كلامه أن ذلك لا يكون في بينما، وهو الصحيح، إذ لم يسمع وأن بينا لا تضاف إلى جثة، وهو كذلك، فلا يجوز في الجثة بعدها إلا الرفع. وسببه أن بينا لا تضاف إلا إلى جملة أو مفرد مصدر، استدعاؤها جوابًا، فاستدعت ما يعطي معنى الفعل، وهو الجملة والمصدر.

ويقال: تعانقته وتعنقته بمعنى واحد، متعديين إلى مفعول واحد، حكاه ابن سيده. والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه، لأنه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة، والجمع الكماة، كأنه جمع كام كقاض وقضاة.

ويقال: رعت فلانا اي أفزعته. وأتيح له الشيء قدر. والسلفع الرجل الجسور.

[(إذا)]

(ومنها إذا للوقت المستقبل) نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ..﴾ [النصر: ١-٢]. ودليل اسميتها مع ما سبق في أول الكتاب، إبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غدا إذا طلت الشمس.

(مضمنة معنى الشرط غالبًا) ولذلك تجاب بالفاء نحو: ﴿فَسَبِّحْ...﴾ وقد تخلو من تضمن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١-٢].

(لكنها لما تيقن كونه أو رجح) مع كونها للشرط الذي من حق أدواته الدخول على خلاف ذلك: فالمتيقن وجوده نحو: آتيك إذا احمر البسر، والراجح نحو: آتيك إذا دعوتني.

(بخلاف إن) فإنها للممكن، فلا تقول: آتيك إن احمر البسر، وقد تدخل إذا على ما هو لإن وهو الممكن، أي غير المتيقن أو الراجح كونه كقوله:

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا أصبت حليما أو أصابك جاهل

وتدخل إن على المتيقن كونه إذا أبهم زمانه نحو: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

(فلذا لم تجزم غالبًا إلا في شعر) فإنها لما كانت لما تيقن أو رجح خالفت أدوات الشرط. ومن الجزم بها قوله:

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب

ويأتي الكلام على الجزم بها في باب عوامل الجزم.

(وربما وقعت موقع إذ وإذ موقعها) وهو قول بعض النحويين.

والصحيح عند المغاربة خلافه. ومن الأول: ﴿وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ﴾ [التوبة:٩٢].

ومن الثاني: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١].

(وتضاف أبدًا إلى جملة) وهذا مذهب الجمهور. فالجملة التي بعدها في موضع خفض بالإضافة لأنها ظرف كحين ووقت، والعامل في إذا الجواب. وذهب بعض

النحويين إلى أنها غير مضافة إليها، وهي معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب، حملا لها على أخواتها من أسماء الشرط، واختاره شيخنا

(مصدرة بفعل ظاهر) إما مضارع مجرد نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ [الجاثية:٢٥]، أو مقرون بلم نحو: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، وإما ماض نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

(أو مقدر قبل اسم يليه فعل) نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

فالسماء مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور. قال المصنف في الشرح: لا يجيز سيبويه غير هذا. انتهى. وذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعد إذا لكن بشرط كون الخبر فعلا. وذكر السهيلي أن سيبويه يجيز على رداءة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا.

(وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل، وفاقًا للأخفش) فيجوز عندهما أن تقول: إذا زيد قائم فقم. وقد استدل على ذلك بقوله:

إذا باهلي تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المذرع

والمذرع بفتح الراء المشددة الذي أمه أشرف من أبيه. ويقال إنما سمي مذرعا بالرقمتين في ذراع البغل، لأنهما أتياه من ناحية الحمار، وإنه يقال ثور مذرع إذا كان في أكارعه لمع سود. وباهلة قبيلة من قيس بن عيلان، وهو في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، فنسب ولده إليها.

وقولهم: باهلة بن أعصر كقولهم: تميم بن مر، فالتذكير للحي والتأنيث للقبيلة، سواء أكان الاسم في الأصل لرجل أم امرأة.

وحنظلة أكبر قبيلة في بني تميم، يقال لهم: حنظلة الأكرمون، وأبوهم حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم.

(وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها) واستدل المصنف على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: " إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى "[1] وأول على حذف مفعول علمت لدلالة المعنى عليه، فتكون إذا ظرفًا على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك.

---

(١) أخرجه «البخاري» ٧/ ٤٧ (٥٢٢٨) قال: حدثنا عبيد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو أسامة. وفي ٨/ ٢٦ (٦٠٧٨)، وفي «الأدب المفرد» (٤٠٣) قال: حدثنا محمد بن سلام، قال: حدثنا عبدة. و «مسلم» ٧/ ١٣٤ (٦٣٦٦) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: وجدت في كتابي، عن أبي أسامة (ح)

(أو مجرورة بحتى) كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠].

ودخول حتى على الجملة المصدرة بإذا الشرطية كثير في القرآن وكلام العرب. وجوز الزمخشري فيها أن تكون جارة لإذا بمعنى الوقت، وتبعه المصنف في ذلك، وعلى هذا لا تكون حينئذ ظرفًا.

وجوز الزمخشري أيضًا أن تكون حرف ابتداء، فتبقى على هذا هلى ما استقر لها من الظرفية. وقال أبو البقاء: هي هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في إذا، بل إذا في موضع نصب بجوابها. وتقدير الغاية على ما ذكره الزمخشري والمصنف: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا..﴾ [الزمر: ٧١] إلى وقت مجيئهم لها. وقوله: ﴿فُتِحَتْ﴾ استئناف بياني، أي جواب سؤال مقدر كأنه قيل: فما جرى إذ ذاك؟ فقيل: فتحت أبوابها.

وعلى ما ذكره أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتبا على الشرط، والتقدير المعنوي: إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق.

(أو مبتدأة) أعرب ابن جني في المحتسب: ﴿إِذَا وَقَعَتِ...﴾ في قراءة من نصب: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ مبتدأة، ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ خبره، وليس وخافضة ورافعة أحوال. والتقدير: وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع، خافضة قوم رافعة آخرين، وقت رج الأرض.

قال المصنف: وهو صحيح. وما قالاه غير متعين، إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها والجواب: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ وما بعده.

أي: فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقدهم وما أشقاهم.

=

وحدثنا أبو كريب، محمد بن العلاء، قال: حدثنا أبو أسامة. وفي ٧/ ١٣٥ (٦٣٦٧) قال: وحدثناه ابن نمير، قال: حدثنا عبدة. و «النسائي» في «الكبرى» (٩١١١) قال: أخبرنا علي بن حجر، قال: أخبرنا علي، وهو ابن مسهر. و «أبو يعلى» (٤٨٩٣) قال: حدثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي، قال: حدثنا علي بن مسهر. وفي (٤٨٩٤) قال: حدثناه عبد الله بن الرومي، قال: حدثنا أبو أسامة. و «ابن حبان» (٤٣٣١) قال: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، بالصغد، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني أخي، عن سليمان بن بلال. وفي (٧١١٢) قال: أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا الوليد بن شجاع، قال: حدثنا علي بن مسهر.

ستتهم (عباد بن عباد، وأبو أسامة، حماد بن أسامة، ووكيع بن الجراح، وعبدة بن سليمان، وعلي بن مسهر، وسليمان بن بلال) عن هشام بن عروة، عن أبيه، فذكره

(وتدل على المفاجأة) نحو: خرجت فإذا الأسد. والأكثر التوافق.

قال سيبويه: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وقال الفراء: وقد تتراخى كقوله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

والفاء في: فإذا الأسد ونحوه زائدة، لازمة عند المازني، عاطفة عند أبي بكر مبرمان، داخلة على حد دخولها في جواب الشرط عند الزجاج.

(حرفا) وهو يروي عن الأخفش وقول الكوفيين، ويدل له كسر إن بعدها نحو:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدا إذا إنه عبد القفا واللهازم

والظروف لا تقع إن مكسورة بعدها، فلا تقول: عندي إن زيدًا قائم بالكسر، بل يجب الفتح.

والقائل باسميتها يقول: التقدير في نحو: خرجت فإذا إن زيدًا منطلق: فإذا انطلاق زيد إنه منطلق. فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف، فهي معمولة لكون مقدر والجملة من إن وخبرها مفسرة للمحذوف.

(لا ظرف زمان، خلافًا للزجاج) وهو مذهب الرياشي، وظاهر كلام سيبويه، ونسب إلى المبرد أيضًا، واختاره الشلوبين، إبقاء لها على ما استقر فيها. وعلى هذا يمتنع: خرجت فإذا زيد. على أنها خبر زيد، لأنها ظرف زمان، وزيد جثة، إلا أن يقدر مضاف، أي ففي الزمان حضور زيد، أو مفاجأة زيد.

(ولا ظرف مكان، خلافًا للمبرد) وهو مذهب الفارسي وأبي الفتح، ونسب إلى سيبويه. قال المبرد: إذا قلت: خرجت فإذا زيد. فهي خبر عن زيد، كأنك قلت: فبحضرتي زيد، أو بمكاني زيد.

(ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية) ومنه:

﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وقد حكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد بعدها نحو: خرجت فإذا قد قام زيد.

(وقد تقع بعد بينا وبينما) كقول حرقة بنت النعمان بن المنذر:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة تنتصف

وقوله:

بينما المرء في فنون الأماني فإذا رائد المنون موافي

وأشعر قوله: وقد بقلة ذلك. قال الأصمعي: إذ وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح. انتهى.

والرائد في البيت مستعار من الرائد الذي يرسل في طلب الكلا. يقال: لا يكذب الرائد أهله.

obeikandi.com

[(مُذ) و (مُنذ)]

(ومنها: مُذ ومُنذ وهي الأصل) فمذ مقتطعة من منذ، لأن من العرب من يقول: ما رأيته مذ يومان. بضم الذال، فلو لم يكن أصلها منذ لوجب تسكينها بكل حال. ورد بجواز كون الضم للإتباع لا نظرا إلى أن الأصل منذ.

وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أنها ليست مقتطعة من منذ، لأن الحذف لا يكون في الحروف، ورد بتخفيف إن. ومنذ بسيطة، وقال الفراء مركبة من من وذو الطائية، وغيره من الكوفيين من من وإذ. ورد الأول باستعمال جميع العرب لها، والثاني بأن من لا تدخل على إذ.

(وقد تكسر ميمهما) فتقول بنو سليم: منذ ومذ بكسر الميم.

(ويضافان إلى جملة) والإضافة دليل على اسميتهما. قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولهم: ما رأيته مذ كان عندي. انتهى.

وبالإضافة إلى الجملة قال الفارسي والسيرافي أيضًا، وذهب أبو الحسن إلى أنك إذا قلت: مذ زيد قائم أو مذ قام زيد، فهما مرفوعان بالابتداء، والخبر زمن مقدر، أي مذ زمن زيد قائم، لأنهما لا يدخلان عنده إلا على الزمان.

(مصرح بجزءيها) وكونها فعلية كما مثل سيبويه، أكثر من كونها اسمية كقوله:

وما زلت محمولاً على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

والضغينة والضغن الحقد، وقد ضغن بالكسر ضغنا. قال ابم السكيت يقال: فلان مضطلع بهذا الأمر أي قوي عليه، وهو مفتعل من الضلاعة وهي القوة. قال: ولا يقال: مطلع بالادغام. وقال أبو نصر أحمد بن حاتم: يقال: هو مضطلع بهذا الأمر ومطلع له. فالاضطلاع كما تقدم، والاطلاع من قولهم: اطلعت الثنية أي علوتها، أي هو عال لذلك الأمر مالك له. ويقال: أيفع الغلام أي بلغ فهو يافع، ولا يقال: موفع، وهو من النوادر، وغلام يفع ويفعة وغلمان أيفاع ويفعة أيضًا.

(أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى أو كم) فالأول نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة.

والثاني ما رأيته مذ يومان.

واحترز من غير الوقت كزيد وقيام، وسيأتي الكلام في المصدر، ومن وقت لا يجابان به كوقت وحين.

وهذا الذي اختاره في إعراب الزمان المرفوع بعد مذ ومنذ من كونه مرفوعًا بفعل محذوف هو مذهب المحققين من الكوفيين، واختاره السهيلي، والتقدير: مذ مضى أو مذ كان كذا... ووجهه إبقاء مذ على أسلوب واحد، والسلامة مما يرد على خلافه كما سيأتي.

(وقد يجران الوقت) نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة. ومنه:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان

(أو ما يستفهم به عنه) نحو: مذ متى رأيته؟ ومنذ كم فقدته؟

(حرفين) وهذا مذهب الجمهور، لإيصالهما الفعل إلى كم ومتى كما يوصل الجار نحو: مذ كم أو مذ متى سرت؟

وقيل: هما حينئذ اسمان، وهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما، ورد بما سيق من الإيصال، ولو كانا كما قال لجاز: مذ كم سرت فيه؟ كما يجوز: يوم الجمعة سرت فيه. وامتناعهم من ذلك دليل على أنهما حرفا جر.

(بمعنى " من " إن صلح جوابًا لمتى) وذلك إذا كان الزمان ماضيًا معرفة دالا على وقت معلوم نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة.

(وإلا فبمعنى " في ") وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفة نحو: ما رأيته منذ الليلة.

(أو بمعنى من وإلى معًا) وذلك إذا كان الزمان نكرة فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو: ما رأيته منذ أربعة أيام.

(وقد يغني عن جواب متى في الحالين) أي حال كونهما ظرفين وحال كونهما حرفي جر.

(مصدر معين الزمان) نحو: ما رأيته منذ قدوم زيد. أي منذ زمن قدوم زيد. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

واحترز من مبهم الزمان كقدوم أو قدوم رجل.

(أو أن وصلتها) نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقني. أي مذ خلق الله إياي. فيحكم على موضعها بالرفع أو بالجر كما في المصدر، وهو على حذف مضاف، أي مذ زمن أن الله خلقني.

(وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين، خلافًا للبصريين) أي بل ظرفين مضافين إلى ما بعدهما كما سبق تقريره خلافًا لهم.

فمذهب ابن السراج والفارسي أن مذ ومنذ قبل المرفوع مبتدآن، والتقدير في المنكور نحو: ما رأيته مذ يومان: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة: أول أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة.

ورد بلزوم الابتداء بنكرة بلا مسوغ أو معرفة بلا تعريف معتاد.

ومذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين أنهما ظرفان في موضع بر عما بعدهما، وهو مبتدأ. فإذا قلت: ما لقيته مذ أو منذ يومان. فالتقدير: بيني وبين لقائه يومان.

ورد بعدم اطراد هذا التقدير. فإذا قلت: يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لم يصح أن يقال: بيني وبين رؤيته يوم الجمعة، ولا يجوز أن يقدر يوم الجمعة وما بعده إلى الآن بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل، ولأنه لم يذكر في موضع وذلك دليل على عدم إرادته.

(وسكون ذال " مذ " قبل متحرك أعرف من ضمها) نحو: مذ يومين أو مذ يومان. والضم لغة بني عبيد من غنى.

(وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها) نحو: مذ اليوم. والكسر لغة لبعض بني عبيد من غنى.

[(الآن)]

(ومنها الآن) وألفه منقلبة عن الواو، لقولهم في معناه الأوان، وقيل عن ياء من آن يئين قرب.

(لوقت حضر جمعيه) كوقت فعل الإنشاء حال النطق به نحو: بعتك الآن.

(أو بعضه) نحو: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ﴾ [الجن: ٩]، ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦].

(وظرفيته غالبة لا لازمة) ومن وقوعه غير ظرف:

أ إلى الآن لا يبين ارعواء لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وقوله عليه السلام وقد سمع وجبة: " هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُذ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا ".

فالآن مبتدأ وحين خبره، وبني لتصدر الجملة بالماضي.

(وبني لتضمن معنى الإشارة) لأن معنى الآن: هذا الوقت.

وهذا قول الزجاج.

(أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد) لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين وزمان.

(وقد يعرب على رأي) واحتج قائله بقوله:

كأنهما ملان لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصر

أي من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين، ويحتمل كون الكسرة للبناء فيكون كشتان يبنى على الفتح والكسر، إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

(وليس منقولا من فعل، خلافًا للفراء) في زعمه أنه منقول من آن بمعنى حان، وبقيت فتحته كما بقيت في: " أنهاكم عن قيل وقال، ومن شب إلى دب ".

ورد بدخول ال عليه. ولا تدخل على ما ذكر، وبأنه لو كان مثل المذكور لاشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهرا في ذلك نحو: " عن قيل وقال، ومن شب إلى دب " بالإعراب والبناء.

[(قط) و (عوض)]

(ومنها قط) وهو منقول من القط وهو القطع عرضًا، ومنه قط القلم، وهو مبني لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية لزومًا، وبني على حركى لأن له أصلا في التمكن، إذ أصله القط، وكانت ضمة تشبيها بقبل لدلالته على ما تقدم من الزمان مثله.

(للوقت الماضي عمومًا) فإذا قلت: ما رأيته قط. فمعناه ما رأيته فيما مضى من عمري.

(ويقابله عَوْضُ) فيكون للوقت المستقبل عمومًا، ومعناه الأبد نحو: لا أفعله عوض. ولتضمنه ما تضمن قط بني، وبني على حركة لئلا يلتقي ساكنان.

(ويخصان بالنفي) كما سبق تمثيله.

(وربما استعمل قط دونه) أي دون النفي.

(لفظًا ومعنى) كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم: " قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه ".

(أو لفظًا لا معنى) نحو ما روي في الحديث[1]: أن أُبيًا قال لعبد الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثًا وسبعين.

فقال: قط. أي ما كانت كذا قط.

(وقد ترد عو للمضي) فتكون بمعنى قط. قال:

فلم أر عاما عوض أكثر هالكا ... ووجه غلام يشترى وغلامه

(وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيعرب) كقولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أي دهر الداهرين. وقوله:

ولولا نبل عوض في ... حظباي وأوصالي

لطاعنت صدور القو ... م طعنا ليس بالآلي

وإنما أعرب في هاتين الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابله مما هو اص بالاسم فاستحق مزية عليه.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٢٩/٧، رقم ١٣٣٦٣)، والطيالسى (ص ٧٣، رقم٥٤٠)، وأحمد (١٣٢/٥، رقم ٢١٢٤٥)، والنسائى فى الكبرى (٢٧١/٤، رقم ٧١٥٠)، وابن حبان (٢٧٤/١٠، رقم ٤٤٢٩)، والحاكم (٤٠٠/٤، رقم ٨٠٦٨)، والضياء (٣٧١/٣، رقم ١١٦٦).

(ويقال قط) بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، وقد تقدم الكلام عليه.

(وقط) بضم القاف إتباعًا لضم الطاء المشددة.

(وقط) بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف.

وحكى الجوهري أن منهم من يتبع في المخففة أيضًا فيقول: قط بضم القاف والطاء كقولهم: لم أره مذ يومان. قال: وهي قليلة.

(وقط) بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة، لعدم نية المحذوف. وحكى المصنف في الشرح لغة أخرى وهي قط بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر، على أصل التقاء الساكنين.

(وعوض وعوض) قال ابن السيد: زعم المازني أنه يضم ويفتح ويكسر. انتهى. فالضم حملا على بعد، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة، والكسر على أصل التقاء الساكنين.

obeikandl.com

[(أمس)]

(ومنها أمس) وهو معرفة متصرف، ومدلوله اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما قرب منه مما مضى.

(مبنيًا على الكسر) ويبني على ذلك عند جميع العرب إذا استعمل ظرفًا، وسيأتي ما نسب إلى الزجاجي. وبني لتضمنه معنى لام التعريف، ونسب إلى الخليل وسيبويه وقيل بني لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه، وكسر على أصل التقاء الساكنين.

(بلا استثناء عند الحجازيين) فيبنونه على الكسر وإن كان غير ظرف في الرفع والنصب والجر، حكاه سيبويه. فيقولون: ذهب أمس، وأحييت أمس، وما رأيته مذ أمس.

(وباستثناء المرفوع، ممنوع الصرف، عند التميميين) فيبنونه على الكسر في النصب والجر، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع، حكاه سيبويه. فيقولون: ذهب أمس، بالرفع بلا تنوين، وعلى لغتهم قوله:

اعتصم بالرجاء إن عن يأس ... وتناس الذي تضمن أمس

(ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره) فيعربه بعض بني تميم في حالة الجر والنصب أيضًا غير منصرف كحالة الرفع، حكاه الكسائي، وعليه قول الراجز:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا ... عجائزا مثل السعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهن همسا ... لا ترك الله لهن ضرسا

(وليس بناؤه على الفتح لغة، خلافًا للزجاجي) وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضًا، وقال ابن الباذش؛ خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح. انتهى. ولا حجة في الراجز على ذلك، لاحتمال إعرابه غير منصرف، وهو ظاهر كلام سيبويه في الراجز.

(فإن نكر أو كسر أو صغر أو أضيف أو قارن الألف واللام، أعرب باتفاق) نحو: كل غد صائر أمسا، ومضى أمسنا، والأمس مبارك، وكذا إذا ثني أو جمع كأمسين وأموس وآمس وآماس، وكذا إذا صغر كأميس كما ذكر المبرد والفارسي وابن الدهان

والمصنف. ونص سيبويه على أن أمس لا يصغر كغد، وقال: استغنوا عن تحقيرهما باليوم والليلة.

ونصوص النحاة، غير من ذكرنا، على ما قال سيبويه.

(وربما بني المقارن لهما) كقوله:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين.

obeikandl.com

[فصل
في أسماء الأمكنة]

(فصل) (الصالح للظرفية القياسية) احترز مما نصبه العامل من أسماء الأمكنة غير المذكورة من بعد على جهة الشذوذ كما يأتي.

(من أسماء الأمكنة) أخرج أسماء الأزمنة فكلها ينصبه الفعل مطلقًا، بخلاف أسماء الأمكنة فلا ينصبها كلها، بل ينصب أنواعا منها كما ستراه.

(ما دلَّ على مقدر) وفي نسخة: مقدار، وهما متقاربان. وهذا هو الأول من الأنواع نحو: سرت غلوة أو ميلاً أو فرسخًا أو بريدًا. والغلوة مائة باع، والباع قدر مد اليدين، والميل عشر غلاء، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ.

(أو مسمى إضافي محض) وهذا هو الثاني. والمراد به ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، كمكان وناحية وأمام. واحترز بمحض من الإضافي الدال بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان، كجوف وباطن وظاهر وداخل وخارج، فإن قصد بشيء منها معنى الظرفية لازمه لفظ في أو ما في معناها.

(أو جار باطراد مجرى ما هو كذلك) أي ما هو مسمى إضافي محض، وهذا هو الثالث، وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريبا منك، وشرقي المسجد. ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرًا نحو قولهم: هو قرب الدار، ووزن الجبل، وزنته، أي مكان مسامتته.

والمراد باطراد أنه لا تختص ظرفيته بعامل كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه كمقعد كما سيأتي.

(فإن جيء بغير ذلك لظرفية) أي غير المقدر والإضافي المحض والجاري باطراد مجراه، وذلك هو الظرف المختص، قيل وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت، وقيل ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به.

(لازمه غالبًا لفظ في أو ما في معناها) نحو: جلست في المسجد أو بالمسجد. واستظهر بغالبا مما نصبه الفعل من الأماكن المختصة وهو محفوظ، وذلك كل مكان مختص مع دخل، والشام مع ذهبت خاصة، وقوله:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم رفيقين قالا خيمتي أم معبد

(ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه) وهذا هو الرابع وهو ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى.

(فيلحق بالظروف قياسًا إن عمل فيه أصله) نحو: قعودي مقعد زيد حسن.

(أو مشارك له في الفرعية) نحو: قعدت مقعد زيد. ولا يجوز أن ينصبه غير الأصل والمشارك. فلا تقول: ضحكت مجلس زيد. بل في مجلسه.

(وسماعا إن دل على قرب أو بعد نحو: هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا) وإنما اقتصر فيه على السماع لأن العامل ليس أصلا له ولا مشاركا. والشغاف غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب، يقال: شغفه الحب أي بلغ شغافه، والمناط مفعل من ناط الشيء ينوطه نوطا علقه.

ومعنى الأول: هو مني داني المنزلة لاصق بقلبي.

ومعنى الثاني أنه مرتفع فيه. ونحو الأول قولهم: هو مني منزلة الولد، أي داني المنزلة، والثاني: هو مني مزجر الكلب. أي مقصى.

ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يقال من هذا إلا ما سمع.

قال سيبويه: لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد ومربط الفرس لم يجز. انتهى.

ومنهم من قاس ذلك: ولو لم يرد بها قرب أو بعد بل أريد الحقيقة لم يجز. فلا تقول: هو مني مزجر الكلب، تريد مكان زجره، ولا مقعد القابلة، تريد مكان قعودها.

[فصل:
أحكام بعض الظروف المكانية]

(فصل): (من الظروف المكانية كثير التصرف) أي يستعمل غير ظرف كثيرًا، إما مبتدأ أو فاعلاً أو نائبه أو مضافًا إليه.

(كمكان) فتقول: اجلس مكانك، ومكانك حسن.

(لا بمعنى بدل) فإن استعمل بمعناه لم يتصرف كما سيأتي.

(ويمين وشمال) فتقول: جلس زيد يمين عمرو وشمال بكر، ويمين الطريق أسهل، وشماله أقرب.

(وذات اليمين وذات الشمال) قال تعالى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧].

وتقول: دارك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال.

(ومتوسط التصرف كغير فوق وتحت من أسماء الجهات) وهو: أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى، فتقول:

أمام زيد آمن من ورائه، وقرئ ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] بالرفع. أي مكان الركب، أو على جعله الركب مجازًا لحلوله فيه كما في: نهاره صائم، ومثله: زيد خلفك، بالرفع، وأما فوق وتحت فلا يكونان إلا ظرفين. ومدرك هذا إنما هو السماع.

(وبين مجردا) أي عن الألف وما، وقد سبق أنها إذا صحبها أحدهما لزمت الظرفية الزمانية، فلا تكون من ظروف المكان ولا متصرفًا فيها. ومثال تصرف المجردة قولهم: هو بعيد بين المنكبين، نفي بين الحاجبين، ومنه: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف:٧٨]، ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] في قراءة الرفع.

قال المصنف: وقد يكون بين ظرف زمان كما يكون ظرف مكان، ومنه حديث: "ساعة يوم الجمعة، بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة ".

(ونادر التصرف كحيث) وجعل منه المصنف قوله:

إن حيث استقر من أنت راجيـ ـــه حمى فيه عزة وأمان

فحيث اسم إن وحمى خبرها.

(ووسط) أي الساكن السين. ومن تصرفه قول عدي بن زيد يصف سحابًا:

وسطه كاليراع أو سرج المجـ ـدل، طورًا يخبو وطورًا ينير

روى برفع وسط وهو قليل. قال الجوهري: يقال: جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف، وجلست وسط الدار بالتحريك لأنه اسم، وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالتسكين، وإن لم يصلح بين فهو وسط بالتحريك، وربما سكن وليس بالوجه.

واليراع هنا جمع يراعة، وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار، والمجدل القصر، قال الأعشى:

في مجدل شيد بنيانه يزل عنه ظفر الطائر

ويقال: خبت النار تخبو خبوا طفئت، وأخبيتها أنا.

(ودون) ومن تصرفه النادر:

ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع. والذي عليه سيبويه وأصحابه أنه لا يتصرف فيه حقيقة كان نحو: جلست دون زيد، أو مجازًا نحو: هو دونك في الشرف.

ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلاً، والسماع يدل على وجود ذلك، لكنه نادر.

والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحميه، ويقال: الحقيقة الراية، وحد الشيء منتهاه، يقال: حددت الدار أحدها حدا، والتحديد مثله.

(لا بمعنى رديء) فإنه لا يكون حينئذ ظرفًا. يقال: هذا ثوب دون أي رديء. حكاه سيبويه.

(وعادم التصرف) فيلزم النصب على الظرفية، قيل: أو شبه ذلك.

(كفوق وتحت) فتقول: فوقك رأسك، وتحتك رجلاك. بالنصب لا غير. نص على ذلك الأخفش نقلا عن العرب.

ويجران بمن وهو المراد بشبه الظرفية في قولي قبل: أو شبه ذلك: قال تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾، ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦].

(وعند ولدن ومع) وكلها لا تتصرف، وسنتكلم على كل منها.

(وبين بين) كقوله:

نحمي حقيقتنا وبعـ ـض القوم يسقط بين بينا

أي بين هؤلاء وبين هؤلاء، فترك الإضافة وركب تركيب خمسة عشر.

(دون إضافة) فإن أضيف إليها تعين زوال الظرفية، ولذا خطأ ابن جني من قال: همزة بين بين بالفتح. وقال: الصواب همزة بين بين بالإضافة؛ وإن أضيف صدر بين بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية نحو: من أحكام الهمزة التسهيل بين بين، وزوالها نحو: بين بين أقيس من الإبدال.

(وحوال وحول وحوالي وحولي وأحوال) فتقول: قعدوا حواله وحوله وحواليه وحوليه وأحواله بمعنى واحد.

(وهنا وأخواته) أي التي سبق ذكرها في باب الإشارة وهي: هنا وهنا وهنت وثم.

(وبدل – لا بمعنى بديل – وما رادفه من مكان) نحو: هذا بدل هذا أي مكانه، وهذا مكان هذا أي بدله.

قال ابن خروف: البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يرفعان، فإن ذكر كل منهما في موضعه ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى رفعا نحو: هذا مكانك. يشير إلى المكان. وهذا بدل من هذا، فيرفع لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو.

قال: وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع حين أخرج كل منهما عن موضعه فلزم طريقة واحدة.

(فحيث مبنية) لتضمنها معنى حرف الشرط إن كانت للشرط نحو: حيثما تكن أكن. لشبهها الحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلا مضافة إن لم تكن للشرط، وبنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان.

(على الضم) تشبيهًا بقبل، لأنها تضاف إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنها مقطوعة عن الإضافة.

(وقد تفتح) طلبا للتخفيف.

(أو تكسر) على أصل التقاء الساكنين.

(وقد تخلف ياءها واو) فيقال: حوث. قال اللحياني: هي لغة طيئ.

(وإعرابها لغة فقعسية) حكى ذلك الكسائي، يقولون: جلست حيث كنت. بالفتح. وجئت من حيث جئت. فيجرونها بمن. فصارت عندهم كعند. وفقعس أبو قبيلة من بني أسد.

(وندرت إضافتها إلى مفرد) كقوله:

أما ترى حيث سهيـــــل طالعا

في رواية الجر. وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه. وقال الكسائي: يقاس. وشرط الجملة التي تضاف إليها أن تكون خبرية وتصدر في النفي بلم أو لا.

(وعدم إضافتها لفظًا أندر) أي من إضافتها إلى مفرد.

وجعل المصنف منه:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتـــاه برياهـــا خليـــل يواصـــله

قال: أراد: إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت أتاه... فحذف هبت للعلم به، وعوض ما كتنوين حينئذ.

ويقال: ريح ريدة ورادة وريدانة أي لينة الهبوب، ونفحت الريح هبت.

(وقد يراد بها الحين عند الأخفش) واستدل بقوله:

للفتـــى عقـــل يعـــيش بـــه حيـــث تهـــدي ســـاقة قدمـــه

ورد بأن ظاهره أنها فيه للمكان، إذ المعنى حيث مشى وتوجه.

(وعند الحضور أو للقرب، حسا أو معنى) وقد اجتمع الحضور المعنوي والحسي في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]. والقرب الحسي كقوله تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٤-١٥]، والمعنوي كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ومنه قولك: عندي مائة؛ تريد أنها ملكك، وإن كان الموضع بعيدا. وقد يكون مظروفها معنى فيراد بها الزمان، كقوله عليه السلام: " إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى "[1]. ولا تخرج عن الظرفية إلا بالجر بمن نحو: ﴿فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٨١].

---

(١) أخرجه «البخاري» ٢/٧٣(١٢٥٢) و٢/٧٩(١٢٨٣) قال: حدثنا آدم. وفي ٢/٨٣(١٣٠٢) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا غندر. وفي ٩/٦٥(٧١٥٤) قال: حدثنا إسحاق، قال: أخبرنا عبد الصمد. و«مسلم» ٣/٤٠(٢٠٩٤) قال: حدثنا محمد بن بشار العبدي، قال: حدثنا محمد، يعني ابن جعفر. وفي (٢٠٩٥) قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عثمان بن عمر. وفي ٣/٤١(٢٠٩٦) قال: وحدثناه يحيى بن حبيب الحارثي، قال: حدثنا خالد، يعني ابن الحارث (ح) وحدثنا عقبة بن مكرم العمي، قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو (ح) وحدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا

ولا يقال: مضيت إلى عنده. وتلزم الإضافة.

(وربما فتحت عينها أو ضمت) والمشهور كسرها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها. ففي عينها ثلاث لغات: عند وعند وعند.

(ولدن لأول غاية زمان أو مكان) فالأول نحو: ما رأيته من لدن ظهر الخميس. والثاني نحو: ﴿آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا﴾ [طه: ٩٩] أي من جهتنا ونحونا.

وهي مبنية لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد، وهو كونها مبدأ غاية، وبهذا فارقت عند، وقيل عند لما هو حاصل أو في تقديره، فيقال: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلا، ولدن للحاصل المتصل.

(وقلما تعدم من) ومنه قولهم: لدن غدوة، وما رأيته لدن شب.

(وقد يقال لدن ولدن) هما بسكون النون وفتح اللام، وإحداهما بفتح الدال والأخرى بكسرها، والتي ذكرها قبل ذكرهما بضم الدال وسكون النون وفتح اللام، فهذا ثلاث لغات.

(ولدن ولدن) هما بكسر النون وسكون الدال، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة.

(ولدن) بفتح النون واللام وسكون الدال.

(ولد ولد) هما بسكون الدال، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة.

(ولد) بفتح اللام وضم الدال؛ ويكمل بها تسع لغات.

وفي بعض نسخ التسهيل:

=

عبد الصمد. و«أبو داود» (١/٣١٢٤) قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عثمان بن عمر. و«الترمذي» (٩٨٨) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر. و«النسائي» ٢٢/٤، وفي «الكبرى» (٢٠٠٨) قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا محمد بن جعفر. وفي «الكبرى» (١٠٨٤٠) قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا أبو داود. و«أبو يعلى» (٣٤٥٨) قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: حدثنا عبد الصمد. وفي (٣٥٠٤) قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا عبد الصمد. و«ابن حبان» (٢٨٩٥) قال: أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع، قال: حدثنا الحسن بن حماد، سجادة، قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة.

عشرتهم (يحيى، ومحمد بن جعفر، غندر، وعبد الصمد، وأبو داود، وأبو قطن، وعثمان، وآدم، وخالد، وعبد الملك، وإبراهيم) عن شعبة، عن ثابت، فذكره.

(ولت) بفتح اللام وكسر التاء، فإن ثبتت كانت لغى المبنية عشرا.

(وإعراب الأولى) وهي لدن كما تقدم.

(لغة قيسية) وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿مِنْ لَدُنِهُ﴾ بجر النون وإسكان الدال مشمة الضم. والأصل من لدنه بضم الدال. وحكى أبو حاتم: من لدنه بضم الدال وكسر النون، وتقول في النصب: لدنه بفتح النون والدال مضمومة أو ساكنة مشمة الضم.

(وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر) فلا يقال في لد: من لدك، ولا من لده، ولا من لدي، بحذف النون بل تثبت النون نحو: من لدنك.

نص على ذلك سيبويه.

(ويجر ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا) كقوله:

تنتهض الرعدة في ظهيري ... من لدن الظهر إلى العصير

(وتقديرا إن كان جملة) نحو:

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم ... فلا يك منكم للخلاف جنوح

ولا يضاف من أسماء الأمكنة إلى الجمل إلا حيث ولدن. ومنع ابن الدهان كون لدن تضاف إلى جملة، وقدر مع الفعل أن، لتكون الإضافة إلى المصدر وهو مفرد. ويبطل قوله إضافتها إلى الجملة الاسمية كقوله:

وتذكر نعماه لدن أنت يافع ... إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

وفي البيت بحث.

(وإن كان غدوة نصب أيضًا) فتختص غدوة من بين المفردات التي تضاف إليها لدن بجوار جرها ونصبها. قال:

وما زال مهري مزجر الكلب منهم ... لدن غدوة حتى دنت لغروب

قال سيبويه: لا ينصب لدن غير غدوة، فلا تقول: لدن بكرة، لأنه لم يكثر في كلامهم. انتهى.

وانتصابها قيل بلدن تشبيها لها بضارب، بتنزيل نونه منزلة التنوين لثبوتها وحذفها، وقيل بكان أي لدن كانت الساعة غدوة، وقيل على التمييز، وقرره بعضهم بأن التقدير: لدنها غدوة كما في قولك: لي مثله رجلاً.

(وقد يرفع) روى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إضمار كان.

(وليست لدى بمعناها) أي بمعنى لدن.

(بل بمعنى عند على الأصح) كما صرح به سيبويه. وذلك لأن لدن لابتداء الغاية كما تقدم، وعند ولدى يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ولأنهما يخبر بهما نحو: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ﴾ [المؤمنون: ٦٢] ولا يخبر بلدن.

(وتعامل ألفها معاملة ألف إلى وعلى، فتسلم مع الظاهر) نحو ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] هذا هو الكثير، وقد تقلب معه فيقال: لدي زيد.

(وتقلب ياء مع المضمر غالبًا) نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. واستظهر بقوله غالبًا على ما جاء عن بعض العرب من إقرار الألف مع المضمر في لدى، وكذا في إلى وعلى، قال:

إلاكم يا خزاعة لا إلانا ... عزا الناس الضراعة والهوانا

فلو برئت عقولكم بصرتم ... بأن دواء دائكم لدانا

وذلكم إذا واثقتمونا ... على قصر اعتمادكم علانا

ويقال: ضرع الرجل ضراعة أي خشع وذل، وبصرت بالشيء علمته

(ومع للصحبة اللائقة بالمذكور) فهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب. ودليل اسميتها دخول من عليها؛ حكى سيبويه: ذهب من معه. ولم يبن بل أعرب في أكثر اللغات، وإن كان على حرفين بلا ثالث مقدر، لشبهها عند في وقوعه خبرًا نحو: زيد مع عمرو، وصفة نحو: مررت برجل معه صقر، وحالا نحو: جاء زيد معي، وصلة نحو: رأيت الذي معك، ودالا على حضور: ﴿وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِي﴾ [الشعراء: ١١٨]، وقرب: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦].

(وتسكينها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة ربعية) فتقول ربيعة: زيد مع عمرو بالبناء على السكون، وزيد مع القوم بالكسر. روى ذلك الكسائي عنهم.

(واسميتها حينئذ) أي حين إذ سكنت عينها.

(باقية على الأصح) لأن معناها مبنية كمعناها معربة. وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة، وليس بصحيح، بل الأصح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر بهذا.

(وتفرد) أي عن الإضافة.

(فتساوي جميعا معنى) وعلى هذا تخرج عن موضوعها من الدلالة على الصحبة، أو تكون كجميع دالا على الاصطحاب.

وفرق أحمد بن يحيى بينهما وقال: إنك إذا قلت: قام زيد وعمرو جميعا، احتمل كون القيام في وقتين وفي وقت واحد.

(وفتى لفظًا لا يدا، وفاقًا ليونس والأخفش) فإذا قلت: جاء الزيدان معًا. ففتحة العين عندهما ليست للإعراب، بل هي كفتحة تاء فتى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور، والألف على هذا لام الكلمة.

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفتحة للإعراب كهي في يد حالة النصب، والكلمة ثنائية كما هي مع الإضافة. ورده المصنف بقولهم: الزيدان والزيدون معًا، فيوقعون معًا في موضع رفع كما يرفع المقصور نحو: هو فتى.

قال: ولو كان باقيًا على النقص لقيل: الزيدان أو الزيدون مع كما يقال: هم يد. ورد ما قال المصنف بأن مع باق حينئذ على ما استقر له من الظرفية وعدم التصرف، فهو منصوب في موضع الخبر نحو: الزيدان عندك، وليس هم نفس الخبر، فيكون مرفوعًا كما زعم.

(وغير حاليتها حينئذ قليل) فالأكثر كونها حالاً نحو: جاء الزيدان أو الزيدون معًا، ويقل كونها خبرًا كقول حاتم الطائي:

أكف يدي عن أن ينال التماسها أكف صحابي حين حاجاتنا معًا

[التوسع في الظرف المتصرف]

(ويتوسع في الظرف المتصرف) سواء أكان للزمان كيوم أم للمكان كميل، ولا يتوسع في غير المتصرف منها كسحر وعند.

(فيجعل مفعولاً به مجازًا) فتقول: سرت اليوم، وسرت ميلاً، بنصبهما على التوسع نصب المفعول به، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرف فتقول: ضربت الضرب زيدًا، بنصب الضرب مفعولاً به مجازًا.

(ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بفي) فإذا اتسعت في الظرف ثم أضمرته لم تأت بفي، وإن كان أصل الظرف أن يتعدى إليه بواسطة في، والضمير يرد الشيء إلى أصله، لأنك لم ترد كونه ظرفًا بل أردت كونه مفعولاً به مجازًا، فتقول: اليوم سرته، إن توسعت، واليوم سرت فيه إن لم تتوسع.

(والإضافة والإسناد إليه) فالأول نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] ونحو: يا سائر الميل، والثاني نحو: ولد له ستون عاما، وسير عليه فرسخان.

(ويمنع من هذا التوس على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة) فلا تقول: اليوم أعلمته زيدًا عمرًا قائمًا. ويجوز ذلك في اللازم نحو: اليوم قمته، وفي المتعدي إلى واحد نحو: اليوم ضربته زيدًا، والمتعدي إلى اثنين نحو: اليوم أعطيته زيدًا درهمًا. وهذا مذهب أكثر النحويين، كما نقل ابن عصفور. وعلة المنع أنه ليس له ما يشبه به، إذ ليس في الإفعال ما يتعدى إلى أربعة؛ ومذهب الأخفش جوازه في الجميع، وهو ظاهر كلام سيبويه والمنسوب إلى الجمهور، لأن التوسع يجوز، ولا نسلم احتياجه إلى ما يشبه به.

باب

المفعول معه[١]

وسيبويه يسميه هكذا، ويسميه مفعولاً به.

(وهو الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور " مع "، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة) فالتالي واوًا يشمل المعطوف في نحو: مزجت عسلا وماء؛ ويخرج ما لم يتلها فإنه ليس مفعولاً معه اصطلاحًا وإن كان قد يطلق عليه مفعول معه لغة، كمجرور مع، وباء المصاحبة نحو: جلست مع عمرو، وبعت الفرس بلجامه.

وخرج بما بعد ذلك المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو: أشركت زيدًا وعمرا، ومزجت عسلا وماء، بخلاف: سرت والنيل ونحوه: فإن المصاحبة لم تفهم إلا من الواو، ونبه بقوله: " كمنصوب " على أن الواو معدية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها، كما تعدي الهمزة ما تعديه، فينتصب به بواسطة الواو، فعلا كان كسار، أو عاملاً عمله نحو:

---

(١) اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض.

فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه.

وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإن لم يكن قبلها ما.

يعطف عليه وذلك قوهم: ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها.

قال سيبويه: إنما أردت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك ك ما زلت وزيداً أي: ما زلت بزيد حتى فَعَلَ فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معنى الباء ومعنى (مع) أيضا يصلح في هذه المسألة لأن الباء يقرب معناها من معنى مع إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة. [الأصول ١٧٨/١]

عرفت استواء الماء والخشبة، والناقة متروكة وفصيلها، ولست زائلا وزيدا حتى تفعل.

(وانتصابه لما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله) من مصدر أو اسم فاعل أو مفعول كما سبق تمثيله.

ولا يضر فصل الواو. كما لا يضر فصل إلا في الاستثناء. ولا ينصبه العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة، لأنه كالمفعول به ولا ينصبه معنوي، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الفارسي في قوله: هذا ردائيمطويا وسربالا. أن يكون العامل في " وسربالا " هذا، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه قوله: مطويا.

(لا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزجاج) فالتقدير عنده في: ما صنعت وأباك؟ ونحوه: ولا بست أباك.

ورد بأن في هذا إحالة لباب المفعول معه، إذ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به.

(ولا بها، خلافًا للجرجاني) وكأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإن. ورد بأنه لو كان كذلك لا تصل الضمير بها كما يتصل بإن فيجوز: قمت وك تريد: وإياك، ولا يجوز ذلك.

(ولا بالخلاف، خلافًا للكوفيين) ورد بأن الخلاف لو كان ناصبا لقيل: ما قام زيد لكن عمرًا بالنصب، ولا يقال بل يرفع.

(وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه، خلافًا لابن جني) وما قاله ابن جني محكي عن الأخفش، وبه قال السيرافي والفارسي وغيرهما. وما قاله المصنف هو قول ابن خروف، ويستدل له بقولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل. وفيه بحث.

(ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق) فلا تقول: والخشبة استوى الماء، وإن جاز: مع الخشبة استوى الماء، لأن الواو كالهمزة المعدية.

(ولا عليه، خلافًا لابن جني) فلا يجوز: استوى والخشبة الماء، لما سبق من أنها كالهمزة المعدية، فتلزم موضعا واحدًا مثلها. وقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

من باب العطف، وبه وجهه أكثر النحويين.

[فصل: في أقسام المفعول معه]

(ويجب العطف في نحو: أنت ورأيُك، وأنت أعلمُ ومالُك) وذلك إذا كانت الواو بمعنى " مع " بعد ذي خبر لم يذكر كالأول، ونحو: كل رجل وضيعته، أو ذكر وهو أفعل تفضيل كالثاني، ونحو: أنت أعلم وعبد الله؛ فيمتنع النصب خلافًا للصيمري، إذ ليس ثم فعل ولا ما يعمل عمله مطلقًا. ومالك في قولهم: أنت أعلم ومالك قيل: معطوف على أنت، ونسب العلم للمال مجازًا، والمعنى: أنت أعلم بمالك، والواو للمصاحبة. وقيل معطوف على أعلم، والأصل: بمالك فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفع ما بعدها على اللفظ، وهي بمعنى الباء متعلقة بأعلم.

(والنصب عند الأكثر في نحو: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا) وذلك كل جملة آخرها واو مع، وأولها ما الإنكارية، قبل ضمير مجرور باللام كالأول، أو الشأن كالثاني، ونحوهما نحو: ما بالك وزيدا. وأجاز الكسائي الخفض في ذلك كله: قال: والوجه النصب.

(والنصب في هذين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار) والتقدير: ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وعمرا وما كان بالك وبكرا.

(أو بمصدر لابس منويا بعد الواو) والتقدير: وملابسه أو وملابستك زيدًا، وكذا الباقي. والتقديران، أعني تقدير كان والمصدر بحاليه لسيبويه. وشاع حذف المصدر وإبقاء معموله لقوة الدلالة عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، أي وصد عن المسجد الحرام.

(لا بلابس، خلافًا للسيرافي وابن خروف) وشيخ ابن خروف أبي بكر بن طاهر. والتقدير عندهم: ولابست زيدًا، وكذا الباقي. وهو ضعيف، لعطفه الفعل على الاسم.

(فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف) نحو: ما لزيد وعمرو؟ وما شأن زيد وعمرو؟ فالأحسن جر عمرو، ويجوز نصبه على المعية، نص على ذلك سيبويه، ولا التفات لمن منع النصب من المتأخرين.

(وربما نصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو: ما أنت والسير؟ وكيف أنت وقصعة؟ وأزمان قومي والجماعة، وأنا وإياه في لحاف) والإشارة بالأول إلى بيت أنشده سيبويه وهو:

وما أنت والسير في متلف ... يبرح بالذكر الضابط

ومثله: ما أنت وزيدًا؟ وبالثاني إلى قولهم: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ ذكره سيبويه؛ ومثله: كيف أنت وزيدًا؟ وبالثالث إلى بيت أنشده سيبويه وهو:

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلا

ونص سيبويه على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون فقدر: ما كنت وزيدا؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد؟ وأزمان كان قومي؛ وفي قول المصنف: " وربما " إشارة إلى قلة النصب هنا، وهو كذلك؛ قال سيبويه: وهو قليل في كلام العرب.

والإشارة بالرابع إلى ما ورد في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها[1]: " كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي، وأنا وإياه في لحاف ". قال المصنف كأنها قالت: كنت وإياه أو وأنا كائنة وإياه في لحاف.

واحترز بظاهر من المقدر، فإنه يمتنع معه النصب كما سبق ذكره في: أنت ورأيك، خلافًا للصيمري.

والمتلف المفازة؛ ويقال: برح به الأمر تبريحا أي جهده، والضابط الحازم، والرحالة سرج من جلود ليس فيه خشب، كانوا يتخذونه للركض الشديد، والجمع الرحائل. ويقال: مال الشيء يميل مميلاً وممالاً وميلاً وميلانا.

(ويترجح العطف إن كان بلا تكلف) نحو: قام زيد وعمرو ومثال المتكلف قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فيحسن العطف من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن المراد: كونوا لبني أبيكم؛ فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم؛ وذلك خلاف المقصود: والكلية معروفة والكلوة لغة؛ قال ابن السكيت: ولا يقال: كلوة.

(ولا مانع) كما في نحو: لا تنه عن القبيح وإتيانه، واستوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل. فالعطف هنا ممتنع.

(ولا موهن) كما في نحو: ما صنعت وإياك؟ فنصبة مختار، وعطفه جائز على ضعف.

(فإن خيف به) أي بالعطف.

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٨٩/٦، رقم ٣٢٢٧٨).

(فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية) نحو: لا تغتذ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع. فالنصب يبين المراد من المعية، والعطف لا يبينه، فرجح النصب.

(فإن لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن " مع " موضع الواو) نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، فلك جعل الإيمان مفعولاً معه، ولك نصبه باعتقد مقدرًا.

(وإلا تعين الإضمار) أي وإلا يحسن " مع " موضع الواو كقوله:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فزججن لا يصلح للعمل في العيون، وموضع الواو لا يصلح لمع فيتعين إضمار اللائق أي: وكحلن.

وما ذهب إليه من إضمار اللائق في البيت ونحوه، ذهب إليه الفراء والفارسي وجماعة من الكوفيين والبصريين.

وذهب جماعة منهم المازني والمبرد إلى أن الثاني معطوف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على الاثنين أي: وحسن.

(والنصب في نحو: حسبك وزيدا درهم بيحسب منويا) هكذا قال سيبويه، وكذا كفيك وزيدا درهم، أي ويكفي زيدًا، فليس زيدًا مفعولاً معه، كما زعم الزمخشري.

ويحسب مضارع أحسبني فلان أي أعطاني حتى أقول حسبي وحسبك وكفيك سواء وزنا ومعنى أي كفاك أو يكفيك.

(وبعد: ويله وويلا به بناصب المصدر) فالتقدير في قولهم: ويله وأباه، وويلا له وأخاه، ألزمه الله ويله أو ويلا له كذا قدر سيبويه فأباه وأخاه معطوفان على مفعول ألزم الأول، وليسا من المفعول معه.

(وبعد: ويل له بألزم مضمرًا) فإذا قلت: ويل له وأباه، فالأب منصوب بفعل يدل عليه ويل له، لأنه في معنى المنصوب الذي هو ويلا له. والتقدير: وألزم الله الويل أباه.

(وفي رأسه والحائط، وامرا ونفسه، وشأنك والحج على المعية أو العطف بعد إضمار دع في الأول والثاني، وعليك في الثالث) فيجوز في الحائط ونفسه والحج النصب على المعية، والنصب على العطف وهذا مقيس في المتعاطفين نحو: زيدًا وعمرا أي الزم أو دع أو نحو ذلك، وتقدير المصنف في الثالث " عليك " هو تقدير

سيبويه فيه، والذي قدره به النحويون: الزم شأنك والحج، ومنعوا إضمار عليك، وحملوا كلام سيبويه على أنه تفسير معنوي.

(ونحو: هذا لك وأباك، ممنوع في الاختيار) قال سيبويه إنه قبيح، لأنك لم تذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل. وقد سبق أن الفارسي أجاز في: هذا ردائي مطويا وسربالا، نصب سربال على المعية. وأجاز بعضهم أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر.

(وفي كون هذا الباب مقيسًا خلاف) فبعض النحويين يقتصر في مسائل الباب على السماع. قال المصنف: والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة.

(ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدما) فتقول: كان زيد وعمرا متفقا، وجاء البرد والطيالسة شديدا، كما تقول: كان زيد متفقا وعمرا، وجاء البرد شديدا والطيالسة.

(وقد يعطي حكم ما بعد المعطوف، خلافًا لابن كيسان) فيطابق الخبر أو الحال الاسم والمفعول معه كما يطابق الاسم والمعطوف عليه، فتقول: كان زيد وعمرا مذكورين، وجاء زيد وعمرا ضاحكين، كما تقول: كان زيد وعمرو مذكورين، وجاء زيد وعمرو ضاحكين وهذا مذهب الأخفش والإفراد أولى من المطابقة.

obeikandl.com